

تجارب الدول المتقدمة في الاستفادة من الطلاب الدوليين اقتصادياً وسبل تطبيقها بالسعودية

د. سعود غسان البشر
قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

أمل سائر العتيبي
طالبة بمرحلة الماجستير، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

بخيت محمد صقر المدرع
معيد بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، طالب دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

راكان عبدالعزيز الدويس
طالب بمرحلة الدكتوراه، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

فهد بن منور المطيري
طالب بمرحلة الدكتوراه، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

نجد بنت خالد السعيد
طالبة بمرحلة الماجستير، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى استكشاف الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، وسبل الاستفادة من تجارب تلك الدول في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وجرى اختيار الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، فرنسا، أستراليا، وروسيا، نظراً لكونها من أكبر الدول المستضيفة للطلاب الدوليين في كلياتها وجامعاتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن اقتصاديات الدول الست المستهدفة قد استفادت من تواجد الطلاب الدوليين. وأظهرت النتائج أن الطلاب الدوليين أسهموا في نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بأكثر من 40 مليار دولار أمريكي، وفي بريطانيا بأكثر من 41 مليار جنيه إسترليني، وفي كندا بأكثر من 37 مليار دولار كندي، وفي أستراليا بما يقارب 29 مليار دولار استرالي للعام 2022. أما في فرنسا وروسيا، فكانت مساهمة الطلاب الدوليين الاقتصادية محدودة نسبياً. قدمت الدراسة مقترحات لتعزيز آليات استقطاب الطلاب الدوليين إلى مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مستندة إلى تجارب الدول الست المستهدفة بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: الطلاب الدوليون، تدويل التعليم العالي، اقتصاديات التعليم، إيرادات الجامعات، الاقتصاد.

Experiences of developed Countries in Economically benefiting from International Students and how to apply these Lessons in Saudi Arabia

Dr. Saud Ghassan Al-Bishr

Department of Educational Administration, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Amal Saer Al-Otaibi

Master's Student, Department of Educational Administration, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Bakhit Mohammed Saqr Al-Mudarra

Teaching Assistant at Imam Abdulrahman bin Faisal University, PhD Student, Department of Educational Administration, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Rakan Abdulaziz Al-Duwais

PhD Student, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Fahed bin Manwar Al-Mutairi

PhD Student, Department of Educational Administration, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

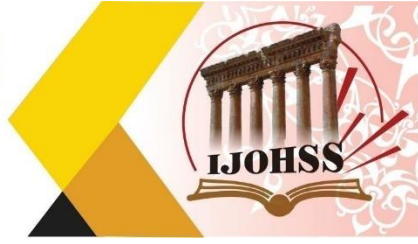
Nujood bint Khalid Al-Saeed

Master's Student, Department of Educational Administration, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

The current study explores the economic impact of international students in higher education institutions in developed countries and ways to benefit from the experiences of those successful countries in the Kingdom of Saudi Arabia. The study relied on the descriptive approach, and the United States, Britain, Canada, France, Australia, and Russia were selected, as they are among the most prominent countries hosting international students in their colleges and universities. The study concluded that the economies of the six targeted countries have benefited from the presence of international students. The results showed that international students contributed to the growth of the US GDP by more than 40 billion US dollars, in Britain by more than 41 billion pounds sterling, in Canada by more than 37 billion Canadian dollars, and in Australia by approximately 29 billion Australian dollars for the year 2022. As for France and Russia, the economic contribution of international students could have been much higher. The study presented proposals to enhance mechanisms for attracting international students to higher education institutions in the Kingdom of Saudi Arabia, drawing inspiration from the successful experiences of the six countries targeted by the study.

Keywords: international students, internationalization of higher education, economics of education, university revenues, economy.



المقدمة:

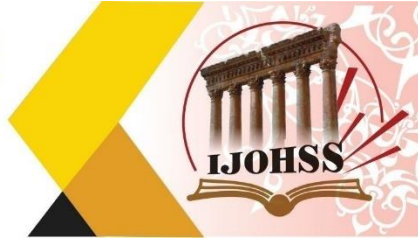
تتميز مؤسسات التعليم العالي الفعالة بتنوع مصادر إيراداتها المالية لضمان استمرارية تمويل برامجها وأنشطتها، في إطار رؤية تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية. ومن أبرز مصادر إيرادات الجامعات في الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا، تأتي الإيرادات الناتجة عن الرسوم الدراسية، بالإضافة إلى الخدمات المساندة كالإسكان والإعاشة المقدمة للطلاب الدوليين. تتنافس الدول حول العالم على استقطاب الطلاب الدوليين، خاصة ذوي المهارات العالية أو الذين يتمتعون بقدرة مالية تغطي تكاليف الدراسة والمعيشة في هذه الدول المتقدمة. ويزان هذا التنافس مع ارتفاع متسارع في أعداد الطلاب الدوليين، حيث تضاعف عددهم من نحو 2.3 مليون طالب في عام 2001 إلى أكثر من 6.3 مليون طالب دولي في عام 2022. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مستضيفة للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي، تليها بريطانيا، ثم كندا، وفرنسا، وأستراليا (UNESCO, 2024).

ولا يقتصر الأثر المالي للطلاب الدوليين في الدول المتقدمة على مؤسسات التعليم العالي فحسب، بل يمتد ليشمل الاقتصاد الوطني بأكمله. فوجود الطلاب الدوليين يساهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، إذ يحتاج هؤلاء الطلاب إلى العديد من الخدمات مثل السكن، الإعاشة، النقل، والرعاية الصحية، مما يُنشئ العديد من القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، ينفق الطلاب الدوليون مبالغ كبيرة على التسوق والمطاعم والترفيه والسفر والسياحة خلال فترة إقامتهم، مما يضيف إيرادات كبيرة إلى الاقتصاد الوطني. علاوة على ذلك، يستقبل الطلاب الدوليون زيارات من أصدقائهم وأقاربهم خلال مدة دراستهم، وتساهم هذه الزيارات في زيادة الإنفاق المحلي. يُعدّ هذا التدفق المالي بمثابة إضافة جديدة إلى الاقتصاد، حيث إن الأموال التي ينفقها الطلاب الدوليون وزوارهم تأتي من مصادر خارجية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويضيف إليه عوائد مالية جديدة.

مشكلة الدراسة

تمر مؤسسات المملكة العربية السعودية بمرحلة تحول غير مسبوق في ظل رؤية المملكة الطموحة، التي تسعى إلى تنويع مصادر تمويل البلاد بعيداً عن الاعتماد على بيع السلع البترولية التي تشهد أسعارها عدم الاستقرار. وتتضمن رؤية المملكة 2030 تحويل العديد من القطاعات من مستهلكة إلى منتجة، لتساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ضمنها مؤسسات التعليم العالي. تشهد مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً خلال هذه الحقبة الزمنية في ظل الحراك السريع الذي يشهده قطاع التعليم السعودي، حيث تهدف رؤية 2030 إلى جعل الكليات والجامعات السعودية منظمات تعليمية ناجحة تتمتع باستقلالية مالية بعيداً عن الاعتماد على التمويل الحكومي كمصدر وحيد، مما يحقق لها الاستدامة المالية في ظل تنوع مصادر التمويل. وقد أُجريت تغييرات واسعة في اللوائح المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي، ومنها إصدار نظام الجامعات الجديد لعام 2019م، والذي يمنح الجامعات العديد من الصلاحيات لتحقيق إيرادات مثل فرض رسوم على برامج الدراسات العليا، والتوسع في الشراكات مع المنظمات الربحية وغير الربحية (الجهني، 2022: الغزيري وآخرون 2023). ومن الأهداف الوطنية الجديدة تحويل الاقتصاد المعرفي ومؤسسات التعليم العالي إلى منظمات تساهم في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر.

وفي هذه المرحلة التحولية للجامعات السعودية الحكومية، ينبغي الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التعليم العالي ومعرفة كيفية تحقيق الإيرادات في الجامعات بالدول المتقدمة. ومن أهم مصادر الإيرادات للجامعات في هذه الدول هي إيرادات الطلاب الدوليين، الذين يدفعون رسوماً دراسية مقابل الدراسة في مؤسسات التعليم العالي بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، وفرنسا، وروسيا. ويشهد العالم ارتفاعاً كبيراً في أعداد الطلاب الدوليين مؤخراً، حيث ارتفع العدد من أقل من 2.3 مليون طالب عام 2001م إلى أكثر من 6.3 مليون طالب دولي في عام 2023م (UNESCO, 2024). وتزامن ارتفاع أعداد الطلاب الدوليين مع إدراك العديد من الدول، التي لم يكن لديها تاريخ طويل مع التعليم العالي مثل أستراليا وكندا، لأهمية الاستفادة من فرص زيادة الطلاب الدوليين، مما أسهم في انعكاسات ثقافية واقتصادية كبرى. ورغم مكانة المملكة العربية السعودية كدولة رائدة في مجال التعليم العالي، إلا أنها لم تستفد بعد بالشكل المطلوب من استقطاب الطلاب الدوليين الذين يمتلكون القدرة على تمويل أنفسهم ذاتياً أو عبر أسرهم في الداخل أو الخارج في البرامج التعليمية



المقدمة برسوم في الجامعات السعودية. وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في استكشاف الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في أكبر الدول المستضيفة لهم على مستوى العالم، ومدى إمكانية الاستفادة من تجارب تلك الدول في المملكة لجذب الطلاب الدوليين.

أسئلة الدراسة:

1. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية؟
2. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؟
3. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في دولة كندا؟
4. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية فرنسا؟
5. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في دولة كومنولث أستراليا؟
6. ما هو الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية روسيا الاتحادية؟
7. ماهي أفضل الطرق التي يمكن لقطاع التعليم العالي السعودي اتباعها لجذب الطلاب الدوليين، بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة؟

أهداف الدراسة:

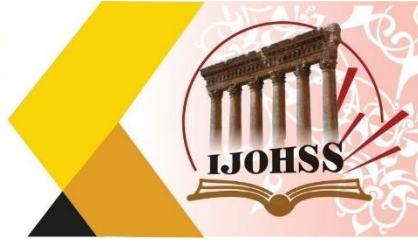
- التعرف على الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- اكتشاف الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
- معرفة الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في دولة كندا.
- التعرف على الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية فرنسا.
- إلقاء الضوء على الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في دولة كومنولث أستراليا.
- التعرف على الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في روسيا الاتحادية.
- اقتراح بعض المبادرات التي يمكن لقطاع التعليم العالي السعودي تبنيها لجذب الطلاب الدوليين، بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في ستة دول، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، وأستراليا وروسيا الاتحادية. وتم اختيار هذه الدول لأنها تُعد من أكبر الدول المستضيفة للطلاب الدوليين. فقد استضافت الولايات المتحدة الأمريكية 17% من مجموع الطلاب الدوليين في عام 2023، بينما درس 11% من مجموع الطلاب الدوليين في كليات وجامعات بريطانيا. وقد اختار 10% من الطلاب الدوليين كندا للدراسة، في حين درس حوالي 6% من الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في كل من فرنسا وأستراليا ودرس 4% من الطلاب الدوليين في روسيا.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها في ظل سعي مؤسسات التعليم العالي في السعودية إلى التخطيط لتنويع مصادر إيراداتها المالية وتحقيق الاستدامة المالية. وتعد هذه الدراسة، حسب علم الباحثين، الأولى من نوعها التي تتناول المساهمة الاقتصادية للطلاب الدوليين في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، وفرنسا، وكيفية الاستفادة من تجارب هذه الدول في قطاع التعليم العالي السعودي. ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في سد النقص الواضح في الأدبيات العربية حول اقتصاديات الطلاب الدوليين بشكل عام، مما سيكون ذا فائدة للباحثين في هذا المجال. كما يُنتظر أن تدعم نتائج الدراسة تطوير برامج لاستقطاب الطلاب الدوليين ضمن البرامج المدفوعة في الجامعات السعودية.



منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملاءمته لأهداف وأسئلة البحث. والمنهج الوصفي هو أحد مناهج البحث العلمي الذي يدرس الواقع أو الظاهرة موضوع البحث ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً من أجل الوصول إلى استنتاجات تساهم في التغيير والتطوير (العمراني، 2013). وقد قام الباحثون بمراجعة التقارير المالية الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية والبحثية المتعلقة بالتعليم العالي والجوانب الاقتصادية، من أجل الوصول إلى إجابة لأسئلة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

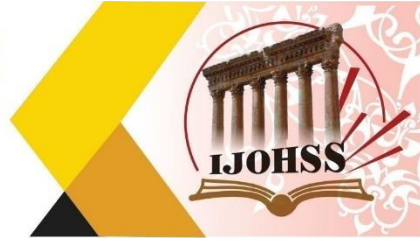
نبذة عن الطلاب الدوليين:

تشير البيانات الأخيرة الصادرة عن اليونسكو إلى ارتفاع كبير في عدد الطلاب الدوليين، حيث ارتفع العدد من حوالي 800,000 في عام 1975 إلى أكثر من 6.4 مليون في عام 2022. وتستضيف البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، غالبية هؤلاء الطلاب في العالم. وتوفر الدراسة في الخارج العديد من الفوائد، خصوصاً للطلاب من الدول النامية، حيث قد لا تتوفر مجالات تخصص دراسية كثيرة أو حديثة في مؤسسات التعليم العالي لديهم. وتشمل المزايا التعرض لثقافات مختلفة، وتحسين فرص الحصول على عمل أفضل عند العودة إلى الوطن، حيث تفضل العديد من الشركات والمؤسسات توظيف الخريجين من الجامعات الغربية على الخريجين من جامعات محلية. كما وتساهم الدراسة في الخارج في تعزيز مهارات اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، تفيد استضافة الطلاب الدوليين البلدان المضيفة أيضاً، حيث تعزز التبادل الثقافي والتنوع والتعاون بين الطلاب من خلفيات مختلفة. وقد تستضيف البلدان هؤلاء الطلاب لأسباب اقتصادية، إذ يساهمون في الاقتصادات المحلية من خلال الرسوم الدراسية والإنفاق على السكن ونفقات المعيشة، مما يؤدي إلى توليد العديد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة ويساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي (Albeshir, 2022; Dunne, 2013; Hou, F., & Lu, 2017; Institute of International Education, 2024; Khawaji, 2023; Singh, & Jack, 2018; Smith, & Khawaja, 2011; UNESCO, 2023).

الدراسات السابقة:

قام (Levent, 2016) بدراسة بعنوان "التأثيرات الاقتصادية للتنقل الطلابي الدولي في عملية العولمة". وكان الغرض من هذه الدراسة هو: دراسة التأثيرات الاقتصادية للتنقل الدولي للطلاب في عملية العولمة. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن أستراليا هي أعلى دولة من حيث تكلفة المعيشة والدراسة للطلاب الدوليين، تلتها سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فيما كانت تكلفة المعيشة والدراسة للطلاب الدوليين في دول الهند والمكسيك هي الأقل. وكان من ضمن نتائج الدراسة أن دول أستراليا وكندا والولايات المتحدة وروسيا وتركيا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا تفرض رسوماً دراسية أعلى على الطلاب الدوليين مقارنة بالطلاب المحليين في مؤسسات التعليم العالي. بينما دول مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وإسبانيا تفرض رسوماً مُتماثلة على الطلاب الدوليين. وهناك دول لا تفرض رسوماً دراسية على الطلاب الدوليين مثل فنلندا وأيسلندا والنرويج.

قام (Bound et al., 2020) بدراسة تجريبية بعنوان "الطريق إلى أميركا: تمويل الجامعات والطلاب الدوليين". وقد ركزت الدراسة على الدور الاقتصادي الهام للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم الحكومية، وخاصة البحثية منها، وذكرت الدراسة أن الجامعات البحثية العامة في الولايات المتحدة شهدت تأثيرات ملحوظة نتيجة تزايد الاعتماد على الطلاب الأجانب في التمويل، إذ كان هذا التحول -أي: زيادة قبول الطلاب الدوليين في الجامعات العامة البحثية- مدفوعاً بشكل كبير بتراجع التمويل الحكومي وتنامي الطبقة المتوسطة في بعض الدول، مثل الصين التي أصبحت قادرة على تحمّل تكاليف التعليم العالي المرتفعة في الولايات المتحدة. ووجدت النتائج الدراسة أنه خلال الفترة من 1996 إلى 2012، كان هناك ارتباط واضح بين انخفاض مخصصات الولاية بنسبة

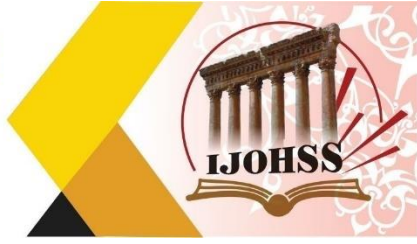


10% وزيادة بنسبة 16% في تسجيل الطلاب الأجانب في هذه الجامعات. كما شهدت أعداد الطلاب الصينيين وحدهم ارتفاعاً من حوالي 9000 طالب في عام 2000 إلى أكثر من 110000 طالب بحلول عام 2013. وتُضيف الدراسة أن الجامعات العامة في الولايات المتحدة واجهت تحديات كبيرة مع تراجع الدعم الحكومي المستمر، وخصوصاً خلال فترات الركود الاقتصادي، مما دفع الجامعات إلى اتخاذ تدابير متعدّدة للتعامل مع التحديات المالية الجديدة. وقد شملت هذه التدابير زيادة الرسوم الدراسية، وترشيد النفقات، ومن ضمن تلك التدابير التوسّع في استقطاب الطلاب القادمين من خارج الولاية، حيث يدفع الطلاب من خارج الولايات رسوماً دراسية أعلى في الجامعات الحكومية مقارنة بالطلبة من داخل الولاية، وكذلك توسّعت الجامعات الحكومية في استقطاب الطلاب الدوليين، حيث يدفعون رسوماً مُضاعفة مقارنة بالطلاب المحليين؛ مما يزيد من الإيرادات المالية. ووفقاً للدراسة فقد ساهم تدفق الطلاب الدوليين -لا سيما من جمهورية الصين- في تخفيف بعض هذه الأعباء المالية من خلال الإيرادات الكبيرة التي يدفعها هؤلاء الطلبة الصينيون الذين يُشكّلون أكبر مجموعة من الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة. وقد توصّلت نتائج الدراسة إلى أن إيرادات الطلاب الدوليين ساعدت الجامعات البحثية العامة في الولايات المتحدة على الحفاظ على الاستدامة في عملياتها، وتقليل تأثير تقليص الدعم الحكومي.

قام شاهين وآخرون (2020) بدراسة بعنوان "تصوّر مُقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم". وقد تناولت الدراسة الوصفية أهمية تدويل التعليم العالي على مختلف المستويات، سواء الحراك الطلابي على المستوى الدولي أو برامج التوأمة العالمية بين الجامعات المصرية والعالمية أو إمكانية إنشاء فروع للجامعات العالمية في مصر. وقد قدّمت الدراسة تصوّراً مقترحاً لتنفيذ تدويل التعليم العالي في مصر، وهدف التصوّر إلى تطوير التعليم العالي المصري بما يضمن إكسابه الميزة التنافسية في تقديم خدمات تعليمية ذات جودة مرتفعة تجعل من مؤسسات التعليم العالي المصرية مُنافسة في المستوى العالمي. ومن المقترحات التي قدّمتها الدراسة تنويع محتوى البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم العالي، وتفعيل برامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وجعل إتقان اللغة الإنجليزية هي إحدى متطلبات ترقية أعضاء هيئة التدريس، وتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تقديم نسبة من مقرّراتها باللغة الإنجليزية، وتحديث المواقع الرسمية لمؤسسات التعليم العالي في مصر، والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي.

نشر (Hussein&Kusairi,2021) دراسة هدفت إلى معرفة تأثير السياحة التعليمية على النمو الاقتصادي في 11 دولة. وهذه الدول هي أستراليا وكندا والصين وألمانيا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان وماليزيا ونيوزيلندا بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وقد توصّلت نتائج الدراسة إلى أن السياحة التعليمية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وتقدّم الدراسة أنه يجب تطبيق إستراتيجيات تسويقية جديدة؛ لجذب المزيد من الطلاب الدوليين التابعين لدولة ماليزيا؛ كون أن الباحثين من ماليزيا يفضلون البقاء لفترة أطول في البلد المضيف، إضافة إلى زيادة إنفاقهم في التعليم العالي والسياحة من خلال القيام بزيارات متكرّرة مع العائلة والأصدقاء. وبالتالي، فإن هذا من شأنه أن يُساعد في زيادة الإيرادات على قطاعات السياحة التعليمية بشكل خاص والدخل القومي بشكل عام.

قام (Afzali& Vazirov, 2023) بدراسة بعنوان "المساهمة الاقتصادية للطلاب الدوليين- حالة الاتحاد الروسي". وقد وجدت الدراسة أن 64.5% من الطلاب الدوليين الذين درسوا بدوام كامل في الجامعات الروسية في العام الدراسي 2017/2018 كانوا ممولّين ذاتياً؛ أي: لا يعتمدون على المنح الحكومية. ووجدت الدراسة أن روسيا الاتحادية بالرغم من أنها من أكبر الدول التي تستضيف الطلاب الدوليين إلا أن العوائد المالية ليست بالمستوى المطلوب مقارنة بدول أوروبا الغربية. وقد أشارت النتائج إلى أن روسيا لديها أقل مساهمة اقتصادية للطلاب الدوليين في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة الاقتصادية الإجمالية للطلاب الدوليين مقارنة بالولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبريطانيا. كما وجدت الدراسة أن الطلاب الدوليين أنفقوا في روسيا حوالي 637.5 مليون دولار على الرسوم الدراسية و1632.7 مليون دولار على نفقات الأسرة في العام الأكاديمي



2018/2017م. ويبلغ إجمالي الدخل من تقديم الخدمات التعليمية الروسية للمواطنين الأجانب حوالي 2270.2 مليون دولار للعام الدراسي المذكور.

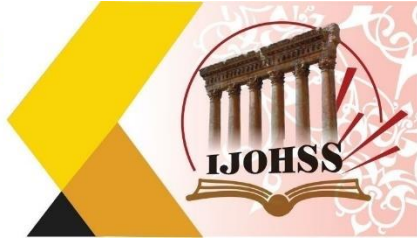
قام (البشر وآخرون , 2024) بدراسة بعنوان "الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي". وكشفت الدراسة الوصفية عن أن الولايات المتحدة هي أكبر بلد يتواجد به الطلاب الدوليون في مؤسسات التعليم العالي، حيث يدرس أكثر من مليون متعلم في جامعاتها. وقد كشفت نتائج الدراسة أنه من العوامل الجاذبة التي جعلت الطلاب الدوليين يختارون كليات وجامعات الولايات المتحدة هي جودة مؤسسات التعليم العالي الأمريكي وسُمعتها الرئانة في العالم. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الطلاب الدوليين يُعانون من تحديات كبيرة خلال إقامتهم المؤقتة في الولايات المتحدة من أجل الدراسة، ومن تلك التحديات الصعوبات اللغوية والأكاديمية والثقافية والاقتصادية، كما واجه الطلاب أشكالاً من التمييز والعنصرية. كما كشفت نتائج الدراسة عن الآثار الثقافية لتواجد الطلاب الدوليين في أمريكا، بالإضافة إلى الأثر الاقتصادي الكبير للطلاب الدوليين، حيث ساهموا في إيجاد أكثر من 366 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد الأمريكي.

أجرت الطويرقي (2024) دراسة بعنوان "تجربة تدويل التعليم العالي في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية". وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتُعد ماليزيا من أكبر الدول المستضيفة للطلاب الدوليين في القارة الآسيوية. ووجدت الدراسة أن افتتاح فروع للجامعات العالمية في ماليزيا ساهم في زيادة البرامج الدولية، وزيادة أعداد الطلاب الدوليين في ماليزيا. ومن أوجه الاستفادة من التجربة الماليزية في مجال تدويل التعليم والتي يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي السعودية هو افتتاح فروع لجامعات أجنبية عريقة لها تجارب في جذب الطلاب الدوليين، ومن المقترحات أيضاً التركيز على إتقان اللغة الإنجليزية؛ لكونها لغة العصر، وتدريب أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى عقد الشراكات البحثية بين الجامعات، والتعاون وتبادل الخبرات في الإشراف على الرسائل العلمية.

قام المطيري (2024) بدراسة بعنوان "واقع تدويل التعليم الجامعي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة للمملكة العربية السعودية". وقد هدفت الدراسة الوصفية إلى اكتشاف واقع تدويل التعليم الجامعي، وقد اعتمدت الدراسة ثلاثة أبعاد لتعزيز القوة الناعمة، وهي: استقطاب الطلاب الدوليين، وفتح فروع للجامعات السعودية في الخارج، وتعزيز الشراكات الأكاديمية. وقد تكوّنت عيّنة الدراسة من 378 عضو هيئة تدريس من الجامعات السعودية. وتوصّلت نتائج الدراسة إلى أن واقع تدويل التعليم الجامعي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة بالسعودية كان بدرجة متوسطة، وقد جاءت الأبعاد بالترتيب الآتي: الأول: بُعد استقطاب الطلاب الدوليين وبدرجة متوسطة، ثم جاء بالمرتبة الثانية: بُعد الشراكات الأكاديمية وبدرجة متوسطة، ثم جاء في المرتبة الثالثة: بُعد افتتاح فروع للجامعات السعودية خارج البلاد وكان بدرجة منخفضة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق التصورات حول موضوع الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في عددٍ من الدول المتقدمة. كما استفادت الدراسة الحالية من الأدبيات السابقة في اكتشاف المقترحات والممارسات المتبعة في الدول الرائدة في مجال استقطاب الدوليين. وتتفق الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات في التركيز على أهمية استقطاب الطلاب الدوليين -خاصة من ميسوري الحال القادرين على تحمّل دفع تكاليف الرسوم الدراسية- في تمويل مؤسسات التعليم العالي وإحداث أثر اقتصادي إيجابي في على المستوى الوطني، وقد استفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في بناء المقترحات لتحسين استقطاب الطلاب الدوليين في البرامج المدفوعة في مؤسسات التعليم السعودية. وتتميز الدراسة الحالية بأنها الدراسة الأولى -حسب علم الباحثين- التي تدرس المساهمة الاقتصادية للطلاب الدوليين في دول الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا وفرنسا في اللغة العربية، وهذا مما يُعطي الدراسة مكانة خاصة في الأدبيات العربية.



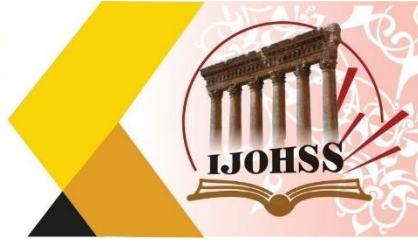
النتائج

أولاً: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية

تتصدر الولايات المتحدة دول العالم في عدد الطلاب الأجانب الذين تستضيفهم كلياتها وجامعاتها، حيث بلغ عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة لعام 2023/2022م 1,057,188 طالباً، وقد استضافت الجامعات الأمريكية طلاباً من أكثر من 210 جنسية حول العالم. وشكّل الطلاب الدوليون نسبة 5.6% من إجمالي عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي في عام 2022م، الذي كان مجموع عدد طلابها في جميع المراحل والمستويات الدراسية نحو 19 مليون طالب. وتتميز الجامعات الأمريكية بالتنوع الثقافي، فنشهد تقريباً في معظم الجامعات طلاباً أجانب لهم أنديةهم الطلابية الخاصة بهم، ويقيمون الاحتفالات الشعبية، ويعزفون الأمريكيان بثقافتهم. ومن أكبر مجموعات الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الطلاب الوافدون من الصين؛ حيث شكّلوا 27.4% من مجموع الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، إذ قدر عددهم بـ 289,526 في السنة الأكاديمية 2023/2022م. ويحتل الطلاب القادمون من الهند المرتبة الثانية بوصفهم ثاني أكبر مجتمع من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة في العام الدراسي المذكور؛ حيث شكّلوا 25.4% من مجموع الطلاب الأجانب، ثم الطلاب من كوريا الجنوبية الذين شكّلوا نحو 4.1% من الطلاب الأجانب، بينما حلّ الطلاب الكنديون المرتبة الرابعة، وتبعهم الطلاب من فيتنام.

ولوجود الطلاب الدوليين أثر اقتصادي إيجابي في الاقتصاد الأمريكي، فقد أسهم الطلاب غير المواطنين في جلب الكثير من الأموال الجديدة للاقتصاد الوطني الأمريكي، وقد أسهم الطلاب الدوليون في عام 2022م فقط في إضافة أكثر من 40 مليار دولار للاقتصاد الأمريكي للنتائج المحلي الإجمالي. وأسهم الطلاب الدوليون في خلق أكثر من 360 ألف وظيفة مباشرة، إضافة إلى العديد من الوظائف غير المباشرة على مستوى البلاد، وقد استفادت عدة قطاعات من الوظائف الجديدة التي أضيفت للاقتصاد الأمريكي؛ بفضل نفقات الطلاب الدوليين. ويضاف أن نسبة 62% من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة يتلقون التمويل من أطراف خارج الولايات المتحدة؛ مما يجعل وجود الطلاب الدوليين وجذبهم لأموال جديدة للبلاد يسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وينشط الاقتصاد، ويحتاج الطلاب الدوليون إلى كثير من الخدمات بجانب الخدمات التعليمية، التي هي الهدف الأساسي لقدمهم إلى الولايات المتحدة، فالطلاب الدوليون يحتاجون إلى السكن والغذاء والطبابة وخدمات الإنترنت والاتصال وخدمات النقل. أيضاً يسهم عدد كبير من الطلاب في تنشيط مجالات الترفيه والسياحة والفنادق، كما أن زيارات الأهل والأصدقاء للطلاب الدوليين تسهم في ضخ مبالغ مليارية داخل الاقتصاد الأمريكي، حيث لا يكتفي الأشخاص الذي يزورن أقاربهم وأصدقائهم بالمكوث في المنزل، بل يتجولون في الأماكن التاريخية والسياحية ويذهبون إلى المطاعم والحانات، وهذا الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أهم القطاعات التي أسهم الطلاب الدوليون في خلق وظائف جديدة فيها بصورة مباشرة في عام 2022م هي مؤسسات التعليم العالي والإسكان والإعاشة والتجزئة والتأمين الصحي، وقد ذهبت نسبة 53% من مجموع الوظائف المباشرة التي كان سببها عوائد الأموال التي أنفقها الطلاب الدوليون إلى مؤسسات التعليم العالي، ويسهم وجود الطلاب الدوليين في خلق العديد من الوظائف داخل المؤسسات التعليمية سواء تلك الوظائف التعليمية في الكليات ومراكز تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها أو الوظائف الإدارية التي يحتاجها الطلاب الدوليون، مثل: مراكز الطلاب الدوليين التي يوجد بها عدد كبير من الموظفين لمساعدة الطلاب الدوليين ومتابعتهم، خاصة وأن هناك صرامة من السلطات الأمريكية تجاه انضباط وتقيّد الطلاب غير المحليين بحضور المحاضرات وعدم الغياب لفترات طويلة عن الدراسة؛ وذلك لأسباب أمنية، مما يستدعي توظيف عدد كبير من الموظفين لمساعدة الطلاب الدوليين على استكمال الإجراءات اللازمة للحصول على تأشيرة الدراسة قبل الوصول إلى الولايات المتحدة، وبعد وصول الطلاب الدوليين تُعقد الدورات ويجري التواصل مع الطلاب الدوليين وتقديم خدمات المساندة والإشراف، وكل تلك الخدمات تُلزم الجامعات بتعيين عدد كبير من الموظفين، وهو ما يصبّ في نهاية الأمر في مصلحة الاقتصاد الأمريكي (NAFSA, 2024). وعزز وجود عدد كبير من الطلاب الدوليين في زيادة الطلب على خدمات الإسكان، سواء داخل الجامعات في النزل الطلابية أو في الأحياء السكنية المجاورة للجامعات التي يدرس بها هؤلاء الطلاب، وقد كان قطاع الإسكان من القطاعات التي استفادت



من وجود أكثر من مليون طالب غير محلي في الولايات المتحدة، وكانت نسبة 19% من الوظائف التي استُحدثت نتيجة لوجود الطلاب الدوليين مرتبطة بقطاع الإسكان بصورة مباشرة، حيث إن وجود أكثر من مليون طالب، يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية؛ مما يستدعي زيادة في عدد هذه الوحدات، وتعزيز نشاط السوق العقاري. كما أن وجود الطلاب الدوليين كان أمراً حيوياً لقطاع المطاعم والتغذية والإعاشة، حيث ذهبت نسبة 12% من إجمالي الوظائف المباشرة التي خلقها الطلاب الدوليون في عام 2022م لهذا القطاع، ويتردد الطلاب الدوليون على المقاهي والمطاعم بصورة كبيرة؛ لكونهم لا يملكون الوقت أو الخبرة الكافية لإعداد وجبات غذائية مكتملة، فيلجؤون إلى المطاعم، وهذا أسهم في نمو هذا القطاع بصورة كبيرة، وكلما زاد الطلب على المطاعم والمقاهي، زادت الحاجة إلى توظيف المزيد من الطهاة والموظفين لخدمة الزبائن، وهذا يُعدّ مؤشرًا إيجابيًا للاقتصاد الأمريكي، حيث يُسهم في خلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، كما أسهم الطلاب الدوليون في خلق العديد من الوظائف الجديدة في قطاعات التجزئة والتأمين الطبي، حيث ذهب ما نسبته 11% من الوظائف المباشرة نظير وجود الطلاب الدوليين في هذه القطاعات (NAFSA, 2024).

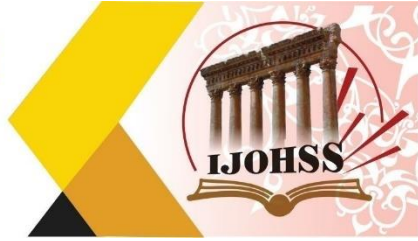
ثانياً: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

لقد بلغ عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في عام 2023م في بريطانيا 718085 متعلماً، مما يجعلها ثاني أكبر دولة مُستضيفة للطلاب الدوليين في العالم، حيث تستقطب 11% من إجمالي الطلاب الدوليين. وتتميز بريطانيا بقدّم جامعاتها وعراقتها، حيث كانت جامعة أكسفورد من أقدم الجامعات في أوربا بعد تأسيس جامعة بولونيا في إيطاليا، ويُقدّر المؤرخون أن جامعة أكسفورد انطلقت في نهايات القرن الحادي عشر الميلادي، كما أن الطلاب الدوليين في جامعات بريطانيا كانوا متواجدين منذ العقود الأولى لانطلاق تلك الجامعات. ووفقاً لجامعة أكسفورد (2023) فإن الجامعة كانت تستضيف الطلاب الدوليين منذ سنواتها الأولى، وذكرت أنه في عام 1190 كان هناك شخص يُدعى إيمو الفريزي، وكان من أوائل -إن لم يكن الأول- الطلاب الدوليين في الجامعة، وهو من القبائل الجرمانية التي تقطن في أجزاء من هولندا وألمانيا اليوم، ويُذكر أن هناك اختلافاً حول وقت انطلاق جامعة أكسفورد بالتحديد، لكن هناك شواهد بأنّها بدأت في عام 1096 للميلاد (البشر, 2024).

وقد شكل الطلاب الدوليون ما نسبته 22% من إجمالي عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في بريطانيا لعام 2023م. ومن أكبر التخصصات التي تستقطب الطلاب الدوليين في بريطانيا: تخصصات الإدارة والأعمال، وتخصصات العلوم الإنسانية، وتخصصات الرياضيات وعلوم الحاسب، وكذلك العلوم الهندسية. وقد شكّل طلاب الدراسات العليا غالبية الطلاب الدوليين، حيث كان عددهم أكثر من 392 ألف في العام الدراسي المذكور نفسه. وقد نجحت بريطانيا في زيادة أعداد الطلاب الدوليين بشكل كبير في فترة زمنية قصيرة، حيث ارتفع عدد الطلاب غير المواطنين من قرابة 389 ألف في عام 2009م إلى أكثر من 718 ألف طالب في عام 2023م. ومن أكبر الجنسيات التي تدرس في بريطانيا هم:

- الطلاب من الصين: 158,335 طالباً.
- الطلاب من الهند: 121,815 طالباً.
- الطلاب من نيجيريا: 45,370 طالباً.
- الطلاب من الولايات المتحدة: 29,425 طالباً.
- الطلاب باكستان: 21,745 طالباً (Cannings et al., 2023).

يُحقّق الطلاب الدوليون دخلاً كبيراً للدولة المضيفة، سواء كان ذلك عن طريق التأثير المباشر مثل دفع الرسوم الدراسية أو التأثيرات غير المباشرة المتعلقة بتأثير سلسلة التوريد. وقد استفاد الاقتصاد البريطاني من تواجد الطلاب الدوليين كثيراً، حيث إن الطلاب الدوليين ضُخّوا أكثر من 41.9 مليار جنيه إسترليني في عام 2021/2020م محققاً قفزة كبيرة، حيث كانت إيرادات الطلاب الدوليين في عام 2015/2016م حوالي 26.3 مليار جنيه إسترليني. وقد بلغ صافي الدخل على كلّ طالب دولي حوالي 98 ألف جنيه إسترليني في عام 2021/2020م.



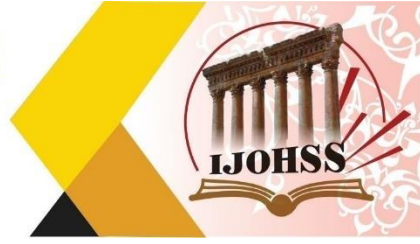
إيرادات الرسوم الدراسية المرتبطة بالطلاب الدوليين في المملكة المتحدة: بلغ متوسط الرسوم الدراسية في مرحلة البكالوريوس لكل طالب دولي من الاتحاد الأوروبي 39,000 جنيه إسترليني، ولكل طالب من خارج الاتحاد الأوروبي 37,000 جنيه إسترليني في عام 2021/2020م، بمعدل متوسط قدره 37,000 جنيه إسترليني. كما بلغ متوسط الرسوم الدراسية لكل طالب في مرحلة الدراسات العليا في البرامج المخصصة للمفكرات من الاتحاد الأوروبي 35,000 جنيه إسترليني، ولكل طالب من خارج الاتحاد الأوروبي 36,000 جنيه إسترليني، بمعدل متوسط قدره 35,000 جنيه إسترليني. أما متوسط الرسوم الدراسية لكل طالب في مرحلة الدراسات العليا المخصصة للبحث العلمي من الاتحاد الأوروبي فقد بلغ 89,000 جنيه إسترليني، ولكل طالب من خارج الاتحاد الأوروبي 91,000 جنيه إسترليني، بمعدل متوسط قدره 91,000 جنيه إسترليني. وقد كان المتوسط العام للرسوم الدراسية لكل طالب في جميع المراحل الدراسية من الاتحاد الأوروبي 76,000 جنيه إسترليني، ومن خارج الاتحاد الأوروبي 58,000 جنيه إسترليني، بمعدل متوسط قدره 59,000 جنيه إسترليني. وقد كان إجمالي الإيرادات من الرسوم الدراسية للطلاب الدوليين لعام 2022/2021 نحو 22.6 مليار جنيه إسترليني، منها 2.4 مليار جنيه إسترليني من طلاب الاتحاد الأوروبي، و20.2 مليار جنيه إسترليني من طلاب خارج الاتحاد الأوروبي؛ أي: أن الرسوم الدراسية للطلاب الدوليين تحقق إيرادات تتجاوز مبلغ 110 مليار ريال سعودي في العام الواحد للاقتصاد البريطاني. وقد نجحت بريطانيا في جذب الطلاب الدوليين؛ مما ساهم في ارتفاع الإيرادات من الرسوم الدراسية فقط من 15.5 مليار جنيه في عام 2016/2015م إلى 22.6 مليار جنيه إسترليني في عام 2021/2020م.

بالإضافة إلى الرسوم المرتفعة لمؤسسات التعليم العالي في بريطانيا يتحمل الطلاب الدوليون أيضًا نفقات كبيرة على بنود غير متعلقة بالرسوم الدراسية أثناء حصولهم على مؤهلاتهم. ويشمل ذلك الإنفاق على تكاليف الإقامة (الإيجار، وفواتير المرافق، وما إلى ذلك)، وتكاليف المعيشة (الطعام، والترفيه، والأغراض الشخصية، وما إلى ذلك)، وتكاليف المواد المباشرة (الكتب المدرسية، واشتراكات المجلات أو المكتبات، ومعدات الكمبيوتر، وما إلى ذلك)، وتكاليف التنقل، والإنفاق على الأطفال ورعايتهم. وقد ارتفعت الإيرادات من الطلاب الدوليين في البنود غير المتعلقة بالرسوم الدراسية بشكل ملحوظ، فقد ارتفعت من 13.2 مليار جنيه إسترليني في عام 2016/2015م إلى 18.6 مليار جنيه إسترليني في عام 2021/2020م.

كانت الزيارات من قبل أفراد العائلة أو الأصدقاء من أجل زيارة الطلاب الدوليين في بريطانيا أيضًا من الروافد المالية للاقتصاد البريطاني، حيث بلغ إنفاق الزائر الواحد بمتوسط حوالي ألفي جنيه إسترليني، وقد بلغ الدخل من هذا البند 700 مليون جنيه إسترليني في عام 2021/2020م. وقد انعكس ذلك على المجتمع المحلي والاقتصاديات، فقد استفادت جميع المناطق البريطانية المقدر عددها بـ 12 منطقة من تواجد الطلاب الدوليين، حيث ساهم الطلاب الدوليون في توليد الوظائف، وقد استفاد كل ساكن في المناطق البريطانية من ذلك، حيث يُقدر أن كل مواطن ومقيم في بريطانيا استفاد بطرق مباشرة أو غير مباشرة من الطلاب الدوليين في عام 2021/2020م بقيمة تصل إلى 560 جنيهًا إسترلينيًا؛ مما يعكس قوة اقتصاديات التعليم العالي في بريطانيا، حيث تحوّل إلى صناعة. وبشكل عام تعكس الإحصائيات أرقامًا إيجابية لتأثير الطلاب الدوليين على الاقتصاد البريطاني بكل البنود، فقد ارتفع صافي الدخل من إيرادات الطلاب الدوليين بشكل كبير في الفترة ما بين عامي 2015 و 2021م، حيث كان الدخل 23.6 مليار جنيه في عام 2016/2015م، بينما وصل إلى 37.4 مليار جنيه في عام 2021/2020م (Cannings et al., 2023).

ثالثًا: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في كندا

ارتفع عدد الطلاب الدوليين في كندا بصورة كبيرة جدًا في فترة زمنية قصيرة نسبيًا، فقد كان عدد الطلاب الدوليين في عام 2007م أقل من 167 ألف متعلم، وارتفع عدد الطلاب غير المواطنين إلى أكثر من 660 ألف متعلم في عام 2023م. ويُسكّل الطلاب الدوليون نسبة كبيرة من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، حيث كان عددهم في عام 2023م 660230 طالبًا دوليًا مقابل المليون والنصف مليون طالب محلي. وتستضيف مؤسسات التعليم العالي الكندية نحو 10% من الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي حول العالم، ويقدر عددهم بنحو

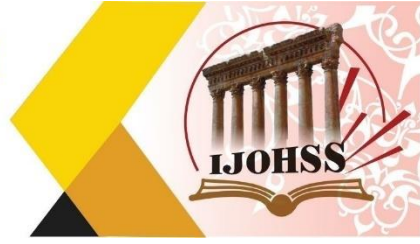


6.4 مليار متعلم وفقاً لإحصائيات اليونسكو في عام 2023م. ويوجد في كندا 223 جامعة عامة وخاصة، إضافة إلى 213 كلية ومعهد عام، ويدرس الطلاب الدوليون في عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي، حيث يُشكّلون أكثر من 43% من إجمالي عدد الطلاب في تلك الدولة. واحتلت جامعة تورنتو المرتبة الأولى حيث تُعدّ أكبر جامعة من حيث عدد الطلاب الدوليين حيث تجاوز عددهم 25,000 طالب، فيما جاءت جامعة كولومبيا البريطانية في المرتبة الثانية بنحو 18,000 طالب دولي، واحتلت جامعة ماكجيل المرتبة الثالثة من حيث استضافة الطلاب الدوليين حيث درس فيها نحو 12,000 طالب دولي. جامعة يورك وجامعة كيبك في مونتريال لديها أعداد متقاربة، حيث يتجاوز كل منهما 10,000 طالب. واستضافت جامعة واترلو وجامعة أوتاوا ما يقارب 10,000 طالب لكل منهما، فيما درس نحو 8000 طالب في جامعة ألبرتا، والعدد نفسه في جامعة كونكورديا. وتتميز مؤسسات التعليم العالي الكندية بتوفر التخصصات المتعلقة بالعلوم الطبية والجراحة، والعلوم المرتبطة بالمستشفيات والصحة العامة؛ مما يجعل تلك التخصصات من أكثر التخصصات التي يُقبل عليها الطلاب الدوليون.

وتصدر عدد الطلاب الدوليين من جمهورية الهند حيث كانوا أكبر مجموعة من الطلاب غير المواطنين في كندا، ويُقدّر عددهم بـ 290,330 طالباً، فيما جاء الطلاب من جمهورية الصين في المرتبة الثانية بعدد 80,370 طالباً، تليها الفلبين بعدد 23,060 طالباً. واحتل الطلاب من فرنسا المرتبة الرابعة بعدد 22,925 طالباً. يذكر أن كيبك هي المقاطعة الوحيدة في كندا التي تعتمد اللغة الفرنسية بوصفها لغة رسمية في كندا، حيث تُعدّ اللغة الفرنسية هي اللغة الرئيسية والمستخدم في الحكومة والتعليم والحياة اليومية في تلك المقاطعة التي تشتهر بمدنيتها الكبرى مونتريال؛ لذلك هي تجذب الطلاب الفرنسيين. كما أن الطلاب من نيجيريا شكّلوا نسبة كبيرة من الطلاب الدوليين في كندا وجاءوا في المرتبة الخامسة بعدد 19,180 طالباً.

وحولت كندا قطاع التعليم العالي إلى صناعة ناجحة تجذب الطلاب الدوليين، وهذا التحول أدى إلى ازدياد عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي الكندية، وبات الطلاب الدوليون يساهمون بصورة فاعلة في الاقتصاد الكندي (Roslyn Kunin and Associates, 2023). فقد ارتفعت نفقات الطلاب الدوليين في كندا من نحو 15 مليار دولار كندي في عام 2016م إلى 37.3 مليار دولار في عام 2022م، وسط توقعات بارتفاع تلك الإيرادات مستقبلاً. وقد أسهم الطلاب الدوليون في ازدهار الكثير من القطاعات بجانب التعليم العالي، وكان لهم أثر اقتصادي جيد في الاقتصاد الكندي، وتقدر قيمة التكلفة السنوية للطلاب الدوليين في كندا للملتحقين بالكليات 42800 دولار كندي سنوياً، بينما ترتفع التكلفة لأكثر من 53800 دولار كندي للطلاب في الجامعات في عام 2022م، وتشمل تلك التكاليف قيمة الرسوم الدراسية، والخدمات الأخرى، والكتب، والإعاشة، والسكن، والمواصلات، والاتصالات، لكن لا تشمل التكلفة المصروفات الناتجة عن زيارة الأصدقاء والأقارب للطلاب الدوليين خلال دراستهم. يضخ الزوار للطلاب الدوليين إيرادات مليونية لاقتصاد الدول المضيفة سنوياً؛ مما جعل الدول تتساهل في منح التأشيرات السياحية لهؤلاء الفئة. ويلخص الجدول الآتي إجمالي النفقات السنوية للطلاب الدوليين في كندا حسب المقاطعة والإقليم لعام 2022م (جميع القيم بالمليون دولار كندي وهو ما يعادل سعر صرف الدولار الكندي وقت إجراء الدراسة في عام 2024م، كل دولار كندي يساوي 2.7 ريال سعودي):

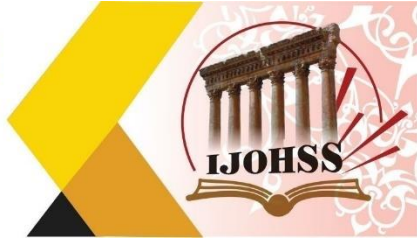
المقاطعة/ الإقليم	طلاب طويلو الأمد	طلاب قصيرو الأمد	إنفاق لعائلات الزوار (طويل الأمد)	إضافي إنفاق في ذلك إنفاق عائلات الزوار	جميع الطلاب (بما في ذلك إنفاق عائلات الزوار)
نيوفاوندلاند ولابرا دور	190.3	0	2.2		192.5
جزيرة الأمير إدوارد	156.2	1.9	1.4		159.5
نوفاسكوشا	813.5	17.2	7.1		837.9
نيو برونزويك	384.7	3.8	4		392.6
كيبك	4122.8	89	31.9		4245.1



20795.3	140.3	365.4	20284.9	أونتاريو
780.1	7.6	2.7	769.8	مانيتوبا
460.9	4.5	8.2	448.1	ساسكاتشوان
1892.4	14.5	61	1816.3	ألبرتا
7523.3	56	289	7174.3	بريتيش كولومبيا
0.8	0.07	0	5	يوكون
0.1	0.01	0	0.8	الأقاليم الشمالية الغربية
5.1	0	0	0.1	نونافوت
37285.6	269.5	838.2	36166.7	كندا

وقد بلغ إجمالي النفقات السنوية للطلاب الدوليين في كندا عام 2022م بما في ذلك نفقات العائلات الزائرة نحو 37.3 مليار دولار. تفاوتت هذه النفقات بين المقاطعات والأقاليم الكندية، حيث حققت أونتاريو أعلى إيرادات بقيمة 20.8 مليار دولار، تلتها بريتيش كولومبيا بـ 7.5 مليار دولار، ثم كيبيك بـ 4.2 مليار دولار. جاءت نفقات الطلاب الدوليين طويلة الأمد كأعلى مساهم، حيث بلغت 36.2 مليار دولار، بينما أسهم إنفاق السياحة الإضافي للعائلات الزائرة بزيادة ملحوظة، خصوصاً في مقاطعات، مثل: أونتاريو وكيبيك وبريتيش كولومبيا. ويلخص الجدول الآتي حجم مساهمة الطلاب الدوليين في الاقتصاد الكندي حيث أسهموا في إضافة 1.2% للنتائج المحلي الإجمالي لكندا.

المقاطعة/ الإقليم	الإنتاج (مليون دولار كندي)	النتاج المحلي الإجمالي (مليون دولار كندي)	دخل العمل (مليون دولار)	الوظائف المباشرة وغير المباشرة
نيوفاوندلاند ولابرادور	270.1	155.4	81.5	1663
جزيرة الأمير إدوارد	197.3	107.4	62.8	1491
نوفاسكوشا	1124.9	686.2	394.6	8517
نيو برونزويك	602.3	328.8	183.4	3758
كيبيك	6819.7	3839.9	2258.1	47762
أونتاريو	27168.9	16873.4	9738.6	185390
مانيتوبا	1162.4	688.1	384.6	7483
ساسكاتشوان	785.4	441.5	230.9	4324
ألبرتا	3697	2091.8	1173.2	20971
بريتيش كولومبيا	9220.6	5681.5	3387.5	79769
يوكون	10	5.9	3.7	55
الأقاليم الشمالية الغربية	12.8	6.2	2.7	31
نونافوت	5.6	3.1	1.5	20
كندا	51077	30909.1	17903.3	361230



وبصورة عامة هناك ارتفاع في إيرادات الطلاب الدوليين في الاقتصاد الكندي، حيث قُدرت مصروفاتهم في عام 2022م بأكثر من 37 مليار دولار كندي، أي نحو 100 مليار ريال سعودي. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مساهمة الطلاب الدوليين في كندا ارتفعت بصورة ملحوظة في الفترة ما بين 2014 إلى 2022م؛ بسبب ازدياد الطلاب غير المواطنين، فقد ارتفع مقدار مساهمتهم في إيرادات الضرائب من 2.1 مليار في 2014م إلى 2.8 مليار دولار كندي في عام 2022م. كما أسهم الطلبة الدوليون في توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد الكندي في الفترة الزمنية ذاتها، حيث ارتفع عدد الوظائف المولدة بسبب وجود الطلبة الدوليين من 122 ألف وظيفة تقريباً في عام 2014م إلى أكثر من 361 ألف وظيفة في عام 2022م. وبصورة عامة ارتفعت مساهمة الطلاب غير المواطنين في الناتج المحلي الإجمالي الكندي ما بين عامي 2014 و2022م بنسبة كبيرة بأكثر من 232% حيث كانت نسبة مساهمتهم في عام 2014م 9.3 مليار دولار، بينما في عام 2022م كانت قريبة من 31 ملياراً كندياً (2023, Roslyn Kunin and Associates).

رابعاً: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية فرنسا

استضافت مؤسسات التعليم العالي في فرنسا 7.6% من إجمالي عدد الطلاب الدوليين في عام 2023م، وقد بلغ عدد الطلاب الدوليين في فرنسا في العام الأكاديمي 2023/2022م حوالي 392630 طالباً مقابل أكثر من 2.5 مليون طالب محلي، حيث شكل الطلاب الدوليون نسبة 13% من إجمالي عدد الطلاب الدوليين في فرنسا للعام المذكور. ومن أكبر التخصصات العلمية التي جذبت الطلاب الدوليين هي: الرياضيات وعلوم الحاسب ثم تخصصات العلوم الإنسانية ثم التخصصات الإدارية. ومعظم الطلاب الدوليين في فرنسا هم من الطلاب المتحقيين بالدراسات العليا، حيث كان عددهم قرابة 212 ألف متعلّم. وقد ارتفع عدد الطلاب الدوليين في فرنسا بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الأخيرة، إذ كان عددهم قرابة 180 ألفاً في عام 2003، فيما تجاوز عددهم حاجز 400 ألف متعلّم في عام 2024م. وقد شكّل الطلاب من المملكة المغربية أكبر عدد من الطلاب الدوليين في الجامعات والكليات الفرنسية في عام 2023م، وكان عددهم أكثر من 46 ألف طالب، تبعهم الطلاب من الجزائر الذين كان عددهم قرابة 31 ألف طالب دولي، وكان عدد الطلاب من الصين حوالي 27479 طالباً مُشكّلين ثالث أكبر عدد من الطلاب الدوليين في فرنسا.

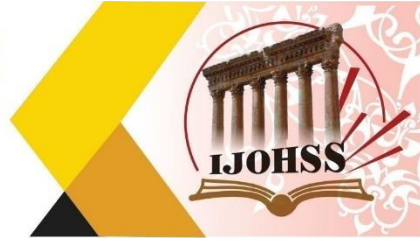
وفي دراسة نشرتها الوكالة الفرنسية لتعزيز التعليم العالي والخدمات الطلابية الدولية والتنقل الدولي (2022)، شارك بها قرابة 10 آلاف طالب دولي في فرنسا. وفي السياق الاقتصادي كشفت النتائج عن معلومات هامة بالنسبة للطلاب الدوليين في فرنسا، وكان من أبرز نتائجها ما يأتي:

أولاً: مصادر تمويل الطلاب الدوليين:

يتلقّى أكثر من 77% من الطلاب الدوليين تمويلهم من أسرهم، وهو ما يُمثّل 53% من الدخل المستخدم خلال فترة الدراسة للطلاب، وهو أكبر مصدر لتمويل الطلاب الدوليين الدارسين في فرنسا. كما صرّح المشاركون في الدراسة أن المدّخرات الشخصية ساهمت في تمويل مصاريف إقامتهم في فرنسا من أجل الدراسة الجامعية، وذلك بنسبة (48%)، كما أن البعثات والدعم المقدم من الحكومة الفرنسية عن طريق الوكالة الفرنسية لتعزيز التعليم العالي والخدمات الطلابية الدولية والتنقل الدولي قد ساهم بنسبة (46%) من نفقات الطلاب الدوليين، تليها الأنشطة المدفوعة (مثل وظائف الطلاب) بنسبة (34%). وأفاد 18% من المستجيبين أنهم مؤلوا دراستهم من خلال منح مقدّمة من حكومات بلدانهم الأصلية أو من الحكومة الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، عمل 48% من الطلاب أثناء دراستهم، وأكد معظمهم أن هذه الوظائف كانت أساسية لتغطية نفقاتهم.

ثانياً: تأثير جائحة كوفيد-19 على اقتصاديات الطلاب الدوليين في فرنسا:

وجدت الدراسة أن 78% من الطلاب أشاروا إلى أن مدة دراستهم لم تتأثر بسبب جائحة كورونا، حيث إن الجامعات كانت تعمل بطرق التعليم عن بُعد، ولكن في الوقت ذاته صرّح قرابة 60% من الطلاب الدوليين أنهم واجهوا نفقات غير متوقّعة، مثل تكاليف المعيشة اليومية والعودة إلى بلادهم وتكاليف الصحة. وقد أثّرت الأزمة بشكل سلبي على مصادر الدخل لـ 62% من الطلاب الدوليين، كما تسبّبت في انخفاض الدعم الأسري بنسبة 31%. وأفاد 60% من الطلاب أن الأزمة الصحية منعت أقاربهم من زيارتهم في فرنسا.



ثالثًا: المساهمة في الاقتصاد الوطني:

كشفت الدراسة أن حجم مساهمة الطلاب الدوليين في الاقتصاد الفرنسي والمتوقع في عام 2022 كانت قرابة 5 مليارات يورو، وكان متوسط إنفاق الطالب الدولي 867 يورو شهريًا، تُخصَّص منها نسبة 48٪ للإيجار و 21٪ لتغطية نفقات المعيشة اليومية مثل الملابس والطعام. ويدفع الطلاب حوالي 2822 يورو كرسوم دراسية في المتوسط، تشمل الضريبة، كما أن إقامتهم تُسهم في إيرادات قطاعات متعدّدة في الاقتصاد الفرنسي. حيث أظهر المسح أن 38٪ من الطلاب زارهم أقاربهم أثناء إقامتهم بمتوسط إقامة 23 يومًا، كما أن الطلاب الدوليين يُنفقون في المتوسط 1692 يورو على النقل الجوي والسكك الحديدية والطرق للوصول إلى فرنسا. وقد تلقى ربع المشاركين دروسًا في اللغة الفرنسية قبل أو أثناء إقامتهم، حيث تلقاها 58٪ منهم في مؤسسات فرنسية، بنكلفة متوسطة حوالي 1632 يورو.

رابعًا: العمل أثناء الدراسة:

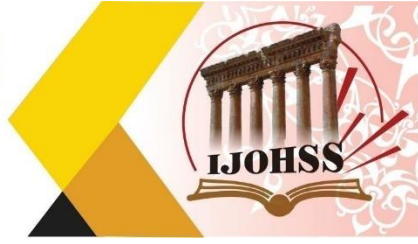
أوضحت نتائج المسح أن 20٪ من المشاركين عملوا في وظائف متعدّدة أثناء دراستهم الجامعية في فرنسا، بينما عمل 28٪ منهم في وظيفة واحدة فقط، مما أضاف متوسط دخل قدره 13300 يورو و 7800 يورو كمساهمات للضمان الاجتماعي. كما أن فرنسا استفادت من رسوم الحصول على الفيزا الدراسية، وقد بلغت تكلفة التقديم الكامل عبر برنامج "دراسات في فرنسا" مع رسوم التأشيرات وتصاريح الإقامة حوالي 34.8 مليون يورو سنويًا.

خامسًا: الطلاب الدوليون بعد التخرُّج:

يُساهم أكثر من 300 ألف طالب دولي في دعم الاقتصاد الوطني الفرنسي بما يصل إلى 5 مليارات يورو، وتُفوق الإيرادات حجم النفقات، مما يُؤدّي إلى مساهمة صافية قدرها 1.35 مليار يورو. لكن لا يقتصر أثرهم الاقتصادي على فترة إقامتهم ودراساتهم الجامعية فقط، بل يمتدّ إلى ما بعد التخرُّج، فقد وجدت الدراسة أن (88٪) من الطلاب الدوليين يرغبون في العمل أو عقد الشراكات مع الشركات الفرنسية، كما ساهمت الإقامة في فرنسا للدراسة في تعزيز الولاء، حيث يرغب 80٪ من الطلاب الدوليين في شراء المنتجات الفرنسية. كما أن (88٪) من الطلاب يرغبون في العودة مُستقبلًا إلى فرنسا؛ من أجل أغراض السياحة والترفيه. كما وجدت الدراسة أن الطلاب الدوليين يتجاوز تأثيرهم محيطهم ليمتدّ تأثيرهم على مجتمعاتهم المحلية أيضًا، فهم بمثابة سفراء لفرنسا، حيث يُوصون بها كوجهة للعمل بنسبة (84٪)، أو للسياحة بنسبة (93٪)، أو للدراسة بنسبة (90٪)، أو للإقامة بنسبة (75٪) (The French Agency for the promotion of higher education, international, student services, and international mobility, 2024).

خامسًا: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في كومنولث أستراليا

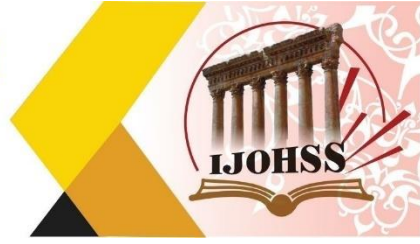
تتكون أستراليا من 6 ولايات وإقليمين رئيسيين. وولايات أستراليا هي نيو ساوث ويلز التي عاصمتها سيدني، وولاية فكتوريا وعاصمتها ملبورن، وولاية كوينزلاند وعاصمتها بريزبن، وولاية أستراليا الغربية وعاصمتها بيرث، وجنوب أستراليا وعاصمتها أدلايد، وولاية تاسمانيا وعاصمتها هوبارت. إضافة إلى ذلك، يوجد إقليمان رئيسيان هما إقليم العاصمة الأسترالية، الذي يضم العاصمة الوطنية كانبيرا، والإقليم الشمالي وعاصمته داروين. ولكل ولاية وإقليم نظام حكم محلي خاص ينظم شؤونه الداخلية تمامًا مثل الولايات المتحدة. وتضم أستراليا عددًا قليلًا من الجامعات بالرغم من استضافتها للعديد من الطلاب الدوليين، بل هي من أكبر الجهات العالمية للطلاب غير المواطنين. ويوجد في أستراليا 42 جامعة 37 من تلك الجامعات حكومية وخمس جامعات أهلية. وبلغ مجموع عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في مختلف المستويات الدراسية لعام 2022م أكثر من مليون ونصف طالب تحديدًا 1,551,411 متعلمًا. وقد درسوا في تخصصات متعددة وكانت أكبر التخصصات العلمية التي تجذب الطلاب هي تخصصات الإدارة والتجارة، ثم تخصصات المجتمع والثقافة، ثم التخصصات الصحية.



وفقًا لإحصائية وزارة التعليم الأسترالية (2022) كانت تخصصات الإدارة والتجارة أكثر التخصصات جذبًا للطلاب، وكان مجموع الطلاب الدارسين في هذا التخصص أكثر من 340 ألف متعلم، كما كانت التخصصات المتعلقة بالثقافة والمجتمع هي ثاني أكبر تخصص دراسي يجذب الطلاب، وكان هناك نحو 335 ألف طالب يدرس في تلك التخصصات، أما التخصصات الصحية فقد احتلت المركز الثالث بوصفها أكبر تخصص يجذب الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الأسترالية، وكان عدد الدارسين نحو 281 ألف متعلم، كما جذبت التخصصات الدراسية أكثر من 136 ألف طالب، فيما درس 134 ألف متعلم التخصصات الطبيعية والفيزيائية، كما أن التخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا والمعلومات جذبت أكثر من 119 ألف متعلم، ودرس نحو 110 ألف طالب في التخصصات الهندسية. ووفقًا للمصدر نفسه فقد درس نحو 93 ألف طالب في تخصصات دراسية متعلقة بالفنون الإبداعية، فيما التحق بقية الطلاب بتخصصات أخرى.

وتُعد تلك الجامعات المؤسسة قبل تكوين الاتحاد الأسترالي في عام 1901م؛ لذلك تسمى الجامعات في فترة المستعمرات البريطانية وأستراليا دولة ذات سيادة ومستقلة، لكنها تحتفظ بعلاقة دستورية مع المملكة المتحدة من خلال النظام الملكي حيث لا يزال ملوك بريطانيا لديهم مناصب شكلية في أستراليا، والرئيس الحالي لبريطانيا هو الملك تشارلز الثالث رئيس الدولة في أستراليا، ويمثل الملك في البلاد الحاكم العام. وعلى الرغم من هذا الارتباط، تتمتع أستراليا بحكومة مستقلة تمامًا، وتدير شؤونها الداخلية والخارجية بصورة مستقلة عن بريطانيا. وتاريخيًا، كانت أستراليا مستعمرة بريطانية، ولكنها حصلت على استقلالها التدريجي، حيث تأسس كومنولث أستراليا في عام 1901م. وفي عام 1986م، جرى إنهاء جميع الروابط الدستورية المتبقية مع المملكة المتحدة من خلال قانون أستراليا لعام 1986م. وبعد تأسيس الاتحاد الأسترالي أسست جامعات في بداية القرن العشرين وهي جامعة كوينزلاند (1909)، وجامعة غرب أستراليا (1911). وقد صُممت هذه الجامعات على غرار المؤسسات البريطانية، مع التركيز على التعليم الكلاسيكي وتلبية الاحتياجات التعليمية لولاياتها الستة. ولم تكن الجامعات الأسترالية جاذبة للطلاب الدوليين حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حيث لم تكن الجامعات الأسترالية تقدم الكثير من البرامج الدراسية فقد تأخرت كثيرًا مقارنة بالدول الأخرى، ووفقًا لأحد المؤرخين الأستراليين لم تبدأ برامج الدكتوراة إلا في عام 1945م، وذلك بتأسيس البرنامج بجامعة ملبورن وكان عدد الطلاب الأجانب لا يتجاوز 50 طالبًا في عام 1937م، واستمر الحال بالنسبة للطلاب الدوليين، ففي عام 1940م كان عدد الطلاب الدوليين 255 طالبًا. وقد تطور عدد الطلاب الدوليين في الجامعات الأسترالية بعد الحرب العالمية الثانية بصورة ملحوظة، حيث كان هناك 2650 طالبًا دوليًا في عام 1959 معظمهم من الهند، واستمرت أرقام الطلاب الدوليين في الازدياد لكن بصورة متحفظة حتى نهاية عقد الثمانينيات، حيث جرى تبني برامج حكومية لجذب الطلبة الدوليين للدراسة بصورة منح مجانية، وهو ما جذب العديد من الدارسين، فقد ارتفع عدد الطلاب الدوليين من 3500 في عام 1984م إلى أكثر من 27 ألف طالب في عام 1989م، واستمرت الأعداد في التزايد، وأسهم وجود الطلاب الدوليين في الترويج للجامعات الأسترالية، وأصبحت جاذبة للطلاب الدارسين على حسابهم، وتحولت الجامعات الأسترالية من مرحلة المنح المجانية للطلاب الدوليين إلى مرحلة الصناعة، حيث يُعد الطلاب الدوليين مصدر دخل مهم بالنسبة للجامعات الأسترالية (Meadows, 2011).

وتشهد أستراليا ارتفاعًا كبيرًا في أعداد الطلاب الدوليين، فقد ارتفع عدد الطلاب الدوليين في عقدين من الزمن بصورة ملحوظة، ففي عام 2005م كان مجموع الطلاب الدوليين أقل من 174 ألف طالب مقارنة بأكثر من 467 ألف طالب دولي في عام 2024م؛ مما جعل أستراليا وجهة كبرى للطلاب الدوليين في المؤسسات الجامعية فضلًا عن الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم الفني والمدارس حيث بلغ مجموع الطلاب الدوليين من كل المستويات التعليمية أكثر من 900 ألف متعلم، لكن ما يعنينا هو الطلاب في مؤسسات التعليم العالي. ونجحت أستراليا في تحويل قطاع التعليم العالي إلى صناعة تجذب الطلاب الدوليين؛ مما جعلها من أكبر الوجهات للطلاب الدوليين في العالم متجاوزة كثيرًا من الدول العريقة في مجال التعليم العالي، مثل: ألمانيا وإيطاليا وغيرهم من الدول. ويلخص الجدول الآتي تطور أعداد الطلبة الدوليين في جامعات أستراليا:



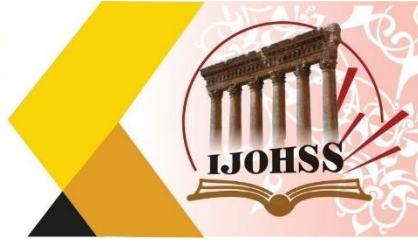
عدد الطلاب	السنة
173446	2005
180225	2006
186895	2007
195420	2008
218113	2009
235182	2010
234887	2011
223361	2012
221747	2013
238685	2014
260358	2015
293058	2016
335924	2017
381635	2018
421180	2019
405382	2020
354108	2021
338063	2022
408245	2023
467430	2024

أسباب اختيار الطلاب الدوليين الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الأسترالية:
• في دراسة أجراها مجموعة من الباحثين في جامعة فيكتوريا حيث راجعوا بمنهجية 46 دراسة من باحثين بين عامي 1998 و2023م، التي بحثت في سبب اختيار الطلاب الدوليين للقدوم إلى أستراليا للدراسة. ووجدت الدراسة أكثر من 22 عامل جذب للطلاب الدوليين، وكانت الأسباب الخمسة الأكثر شيوعاً التي تجعل أستراليا جاذبة للطلاب الدوليين هي:

- فرص العمل وتجارب الحياة.
- التعليم الجيد والمؤهلات.
- تكلفة الدراسة والمعيشة.
- آفاق الهجرة والسياسة.
- سمعة مؤسسات التعليم العالي والموظفين الأكاديميين (Australian Bureau of Statistics, 2024; The Department of Education gov, 2022).

أكبر الجامعات التي تستضيف الطلاب الدوليين في أستراليا لعام 2022م:

- جامعة سيدني، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 36,618 متعلماً.
- جامعة موناش، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 35,048 متعلماً.



- جامعة رميت، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 32,856 متعلماً.
- جامعة ملبورن، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 26,953 متعلماً.
- جامعة نيو ساوث ويلز، وبلغ عدد الطلاب الدوليين: 23,772 متعلماً.

أكبر مجموعات الطلاب الدوليين في أستراليا:

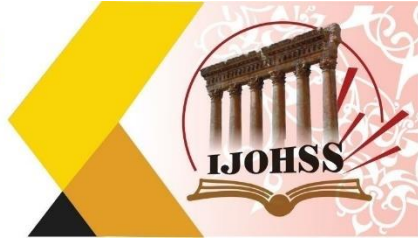
- الطلاب من الصين (205,189 طالباً).
 - الطلاب من الهند (89,570 طالباً).
 - الطلاب من نيبال (43,021 طالباً).
 - الطلاب من البرازيل (26,620 طالباً).
 - الطلاب من ماليزيا (26,085 طالباً).
 - الطلاب من فيتنام (24,131 طالباً).
 - الطلاب من كوريا الجنوبية (21,799 طالباً).
 - الطلاب من تايلاند (18,014 طالباً).
 - الطلاب من كولومبيا (16,942 طالباً).
 - الطلاب من إندونيسيا (16,541 طالباً).
- أكثر مجالات الدراسة الجاذبة للطلاب الدوليين في أستراليا:
- الإدارة والتجارة.
 - تكنولوجيا المعلومات.
 - الصحة.
 - الهندسة.
 - المجتمع والثقافة.
 - العلوم الطبيعية والفيزيائية.

وأسهم الطلاب الدوليون في إضافة أكثر من 29 مليار دولار استرالي إلى الاقتصاد في عام 2022م رغم الصعوبات بسبب جائحة كورونا، وقد أسهم الطلاب الدوليون في أستراليا بمبلغ 25.5 مليار دولار، وأسهم الطلاب الدوليون الذين يدرسون عبر الإنترنت في إضافة 3.5 مليار دولار أخرى. وقد كانت إيرادات الطلاب الدوليين في عام 2019/2018م تتجاوز 31 ملياراً أسترالياً، وهو ما يعادل أكثر من 76 مليار ريال سعودي، ومعظم مصادر تمويل الطلاب الدوليين من الأهالي في الخارج مما يجعل إيرادات الطلاب الدوليين إيرادات نوعية تفيد الاقتصاد لكونها أموالاً جديدة. وتُعد الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون من الإيرادات الجيدة لمؤسسات التعليم العالي وكذلك الاقتصاد الأسترالي، وبلغ متوسط الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب الدوليون في عام 2018م للعام الدراسي الواحد كالتالي: في مرحلة البكالوريوس نحو 30 ألف دولار أسترالي، فيما كان متوسط درجة الماجستير 32 ألف دولار، والدكتوراة 31.4 ألف دولار، وقد دفع الطلاب الدوليون 15.1 مليار دولار أسترالي للرسوم الدراسية في عام 2018م

(Australian Bureau of Statistics, 2024; The Department of Education gov, 2022).

النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في أستراليا

تبلغ تكاليف المعيشة الأسبوعية أعلى مستوياتها في ملبورن حيث يدفع الطلاب في المتوسط 774 دولاراً في الأسبوع، وأدنى مستوياتها في الإقليم الشمالي حيث يدفع الطلاب في المتوسط 474 دولاراً في الأسبوع، مقسمة على عدة بنود إنفاق. ويلخص الجزء الآتي متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في الولايات الستة الأسترالية، وتختلف تكلفة المعيشة في المدن الكبرى في تلك الولايات التي تكون فيها مستويات التضخم أعلى من المناطق الريفية والضواحي. وفيما يأتي ملخص لمتوسط النفقات الأسبوعية لكل ولاية:



■ نيو ساوث ويلز: تصل تكاليف السكن الأسبوعية في مدن نيو ساوث ويلز إلى 223 دولارًا، بينما ينخفض هذا الرقم إلى 178 دولارًا في المناطق الريفية. وبالنسبة للطعام، ينفق سكان المدن نحو 204 دولارات أسبوعيًا، مقارنةً بـ 180 دولارًا في الريف. أما تكاليف المرافق العامة في المدن فتبلغ 21 دولارًا، أما في الريف فتتخفف إلى 16 دولارًا. كما تبلغ تكلفة الرعاية الصحية في المدن 30 دولارًا، مقارنةً بـ 24 دولارًا في المناطق الريفية. التنقل يكلف 29 دولارًا أسبوعيًا في المدن و20 دولارًا في الريف، وأخيرًا، ينفق سكان المدن 44 دولارًا على الترفيه، مقابل 32 دولارًا في المناطق الريفية. وبلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في ولاية نيو ساوث ويلز في المدن الكبرى 725 دولارًا، وفي المدن الريفية 522 دولارًا.

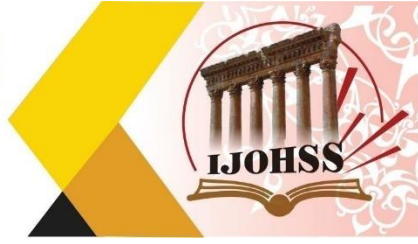
■ فكتوريا: بلغت تكاليف السكن الأسبوعية في مدن فكتوريا 210 دولارات، وتتنخفض إلى 165 دولارًا في المناطق الريفية. أما الطعام، فيكلف سكان المدن 198 دولارًا أسبوعيًا مقارنةً بـ 170 دولارًا في الريف. المرافق العامة تقدر تكلفتها بـ 19 دولارًا في المدن و15 دولارًا في الريف. الرعاية الصحية تبلغ 28 دولارًا أسبوعيًا في المدن و23 دولارًا في الريف. يبلغ متوسط الإنفاق على التنقل في المدن 27 دولارًا، مقارنةً بـ 18 دولارًا في الريف، وتبلغ تكلفة الترفيه 42 دولارًا في المدن مقابل 30 دولارًا في الريف. وقد بلغ متوسط الإنفاق في ولاية فكتوريا في المدن الكبرى 774 دولارًا، بينما في المناطق الريفية 594 دولارًا.

■ كوينزلاند: أنفق سكان مدن ولاية كوينزلاند نحو 190 دولارًا أسبوعيًا على السكن، بينما يدفع سكان الريف 150 دولارًا. تكاليف الطعام تقدر بـ 185 دولارًا في المدن و160 دولارًا في الريف. المرافق تكلف 17 دولارًا في المدن و14 دولارًا في الريف، وتصل تكلفة الرعاية الصحية إلى 26 دولارًا في المدن و21 دولارًا في الريف. تبلغ تكلفة التنقل 25 دولارًا أسبوعيًا في المدن و16 دولارًا في الريف، في حين ينفق سكان المدن 40 دولارًا على الترفيه مقابل 28 دولارًا في المناطق الريفية. وبلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في ولاية كوينزلاند في المدن الكبرى 639 دولارًا، وفي المدن الريفية 559 دولارًا.

■ أستراليا الغربية: وصلت تكاليف السكن الأسبوعية إلى 200 دولار في مدن هذه الولاية و160 دولارًا في الريف. يبلغ متوسط إنفاق الطعام 195 دولارًا في المدن و175 دولارًا في الريف. تبلغ تكلفة المرافق العامة 18 دولارًا في المدن و15 دولارًا في الريف، وتكلف الرعاية الصحية 27 دولارًا في المدن و22 دولارًا في الريف. أما التنقل، فيكلف 26 دولارًا أسبوعيًا في المدن و19 دولارًا في الريف، ويصل الإنفاق على الترفيه إلى 41 دولارًا في المدن و30 دولارًا في الريف. وبلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في ولاية أستراليا الغربية في المدن الكبرى 624 دولارًا، وفي المدن الريفية 580 دولارًا.

■ جنوب أستراليا: دفع سكان مدن هذه الولاية 185 دولارًا أسبوعيًا للسكن، بينما تصل هذه التكلفة إلى 140 دولارًا في الريف. بالنسبة للطعام، ينفق سكان المدن نحو 178 دولارًا مقارنةً بـ 155 دولارًا في الريف. تبلغ تكلفة المرافق 16 دولارًا أسبوعيًا في المدن و12 دولارًا في الريف، وتصل تكلفة الرعاية الصحية إلى 25 دولارًا في المدن و20 دولارًا في الريف. التنقل يكلف 23 دولارًا في المدن و15 دولارًا في الريف، وأخيرًا، ينفق سكان المدن 39 دولارًا على الترفيه، مقابل 26 دولارًا في المناطق الريفية. وبلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في ولاية جنوب أستراليا في المدن الكبرى 614 دولارًا، وفي المدن الريفية 431 دولارًا.

■ تاسمانيا: وصلت أسعار السكن الأسبوعية إلى 175 دولارًا في مدن تاسمانيا و130 دولارًا في الريف. وبلغ متوسط إنفاق الطعام 165 دولارًا في المدن و145 دولارًا في الريف. تبلغ تكلفة المرافق العامة 15 دولارًا في المدن و10 دولارات في الريف، وتكلف الرعاية الصحية 23 دولارًا في المدن و17 دولارًا في الريف. أما التنقل، فيكلف 22 دولارًا أسبوعيًا في المدن و13 دولارًا في الريف، ويصل الإنفاق على الترفيه إلى 36 دولارًا في المدن و18 دولارًا في الريف. وبلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في ولاية تاسمانيا في المدن الكبرى 588 دولارًا، وفي المدن الريفية 477 دولارًا.



■ الإقليم الشمالي: بلغت تكاليف السكن الأسبوعية في المدن 195 دولارًا، وتتنخفض إلى 150 دولارًا في الريف. أما الطعام، فبلغت متوسط تكلفته 182 دولارًا في المدن و155 دولارًا في الريف. كما أن تكلفة المرافق العامة تقدر بـ 20 دولارًا في المدن و13 دولارًا في الريف، وتبلغ تكلفة الرعاية الصحية 27 دولارًا في المدن و19 دولارًا في الريف. التنقل يكلف 24 دولارًا أسبوعيًا في المدن و14 دولارًا في الريف، وينفق سكان المدن 38 دولارًا على الترفيه مقابل 22 دولارًا في المناطق الريفية. وبلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلاب الدوليين في الإقليم الشمالي 474 دولارًا.

■ إقليم العاصمة الأسترالية: بلغت تكاليف السكن في إقليم العاصمة الأسترالية الأسبوعية نحو 200 دولار، ويصل متوسط إنفاق الطعام إلى 190 دولارًا. وتكلفة المرافق العامة تقدر بـ 18 دولارًا، وتكلفة الرعاية الصحية تصل إلى 26 دولارًا أسبوعيًا. أما بالنسبة للتنقل، صرف سكان الإقليم نحو 25 دولارًا، وبلغت تكاليف الترفيه الأسبوعية 40 دولارًا. كما بلغ متوسط النفقات الأسبوعية للطلبة الدوليين 641 دولارًا.

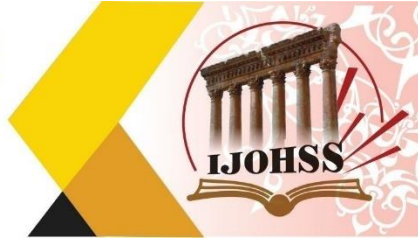
ويعمل 35% من الطلاب الدوليين بعمل جزئي خلال إقامتهم في أستراليا، ويكسبون 1.89 مليار دولار أسترالي سنويًا، ويعمل الطلاب الدوليون بمعدل 11 ساعة أسبوعيًا. وتُعد زيارة الأقارب والأصدقاء للطلاب الدوليين أثناء إقامتهم في أستراليا من الإيرادات الجيدة للاقتصاد الأسترالي، ففي عام 2018م زار أكثر من 300 ألف شخص أستراليا؛ بسبب وجود طالب، زار ثلثهم فيكتوريا. وكانت الولاية التالية الأكثر زيارة هي نيو ساوث ويلز بنسبة 30% من الزوار. وقد أسهم هؤلاء الزوار بإنفاق 792 مليون دولار أسترالي أي نحو 2 مليار ريال سعودي، فهؤلاء الزوار لن يكتفوا بزيارة الأصدقاء والأقارب، بل سيتجولون في المناطق السياحية ويستأجرون الفنادق والشقق ويذهبون للمطاعم وأماكن الترفيه والآثار، وهذا من شأنه تنشيط الدائرة الاقتصادية وتوليد الوظائف غير المباشرة المرتبطة بالطلاب الدوليين (The Department of Education, 2022; Australian Bureau of Statistics, 2024).

سادسًا: الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية روسيا الاتحادية

بلغ عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية روسيا الاتحادية للعام الجامعي 2021-2022م حوالي 351127 طالبًا دوليًا، ويشكل الطلاب الدوليون 9% من إجمالي عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في روسيا، كما تستضيف روسيا 4% من إجمالي الطلبة الدوليين في العالم، لكن هناك انخفاضًا في الوقت الراهن. في عدد الطلاب الدوليين نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، مما جعل الدراسة في روسيا أمرًا يكتسبه التعقيد في ظلّ العقوبات الغربية على روسيا. ومعظم الطلاب الدوليين في روسيا يدرسون في درجة البكالوريوس (Studyinrussia, 2024; Project Atlas, 2024).

ويدرس الطلبة الدوليون في جامعات روسيا تخصصات دراسية متنوّعة، ومن أكثر التخصصات التي درس بها الطلاب الأجانب في مؤسسات التعليم العالي في تلك الدولة للعام الأكاديمي 2021-2022م تخصص الطب والعلوم الطبية، حيث كان عدد الطلاب غير المحليين في تلك التخصصات حوالي 76029 دارسًا، وكانت تخصصات الهندسة أيضًا جاذبة للطلبة المغتربين في الجامعات الروسية، وقد بلغ عدد الدارسين بها 75542 متعلّمًا في العام الأكاديمي 2021-2022م، وقد حلت التخصصات الدراسية المتعلقة بالإدارة والأعمال في المرتبة الثالثة بوصفها أكبر تخصص يجذب الطلاب الدوليين، حيث درس نحو 61 ألف متعلّم دولي في تلك التخصصات في العام الأكاديمي المذكور. ويشكّل الطلاب الدوليون من دول الاتحاد السوفيتي سابقًا غالبية الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في جمهورية روسيا الاتحادية، وكان أكبر تجمع للطلاب الدوليين لعام 2021م للطلبة القادمين من دولة كازاخستان، حيث تجاوز عدد الطلاب من تلك الجنسية حاجز 72 ألف دارس. أمّا الطلاب من تركمانستان فكان عددهم للعام المذكور نفسه نحو 41 ألف دارس، فيما كان عدد الطلبة من أوزبكستان نحو 39 ألف متعلّم. (Studyinrussia, 2024; Project Atlas, 2024).

وجدت إحدى الدراسات أن 64.5% من الطلاب الدوليين الذين درسوا بدوام كامل في الجامعات الروسية في العام الدراسي 2017/2018 كانوا ممّولين ذاتيًا؛ أي: أنهم لم يتلقوا مساعدات من قبل الحكومة الروسية أو من



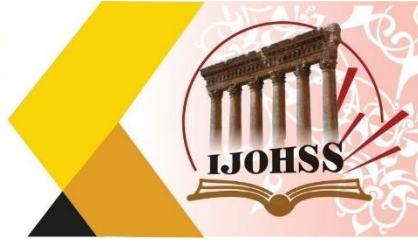
دخل روسيا. وقد أنفق الطلاب الدوليون في روسيا حوالي 637.5 مليون دولار على الرسوم الدراسية، و1632.7 مليون دولار على النفقات الأخرى، مثل السكن والإعاشة والتنقل والمواد الدراسية وغيرها من الأساسيات التي يحتاجونها، بالإضافة إلى الأنشطة الترفيهية والسياحية خلال فترة الدراسة. وقد بلغ إجمالي الدخل من تقديم الخدمات التعليمية الروسية للطلاب الأجانب 2270.2 مليون دولار أمريكي في العام الأكاديمي 2018/2017. ومن أبرز الإحصائيات الاقتصادية المتعلقة بالأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في روسيا وفي العام الجامعي 2019/2018: بلغ عدد الطلاب الدوليين المسجلين في التعليم بدوام كامل في الجامعات على أراضي الاتحاد الروسي حوالي 282,295 طالبًا، وقد ساهموا برسوم دراسية بلغت 32,076.9 مليون روبل روسي (ما يُعادل 493.50 مليون دولار أمريكي). كما أنفقوا على الإقامة والطعام ونفقات المعيشة الأخرى حوالي 81,628.0 مليون روبل (ما يُعادل 1,271.20 مليون دولار أمريكي)، مما أدى إلى تحقيق دخل إجمالي قدره 113,704.9 مليون روبل (ما يُعادل 1,749.30 مليون دولار أمريكي).

وفيما يتعلق بالتعليم الجزئي والمسائي في الجامعات على أراضي الاتحاد الروسي، كان هناك 73,091 طالبًا دوليًا، وقد بلغت الرسوم الدراسية التي دفعوها 5,620.0 مليون روبل (ما يُعادل 86.50 مليون دولار أمريكي). بالإضافة إلى ذلك، أنفقوا حوالي 2,113.5 مليون روبل (ما يُعادل 32.00 مليون دولار أمريكي) على نفقات المعيشة، مما ساهم في تحقيق دخل إجمالي قدره 7,733.5 مليون روبل (ما يُعادل 118.90 مليون دولار أمريكي). أما الطلاب المسجلون في التعليم بدوام كامل أو جزئي أو عن بُعد في الجامعات المشتركة والفروع التابعة للجامعات الروسية في الخارج، فقد بلغ عددهم 40,017 طالبًا دوليًا، وقد حققوا رسومًا دراسية بلغت 2,000.9 مليون روبل (ما يُعادل 30.80 مليون دولار أمريكي)، دون تسجيل نفقات أخرى، مما أدى إلى تحقيق دخل إجمالي قدره 2,000.9 مليون روبل (ما يُعادل 30.80 مليون دولار أمريكي) (Project Atlas, 2024; Studyinrussia, 2024).

سابعاً: مقترحات لجعل مؤسسات التعليم العالي السعودية بيئة جاذبة للطلاب الدوليين، مستلهمة من تجارب الدول المتقدمة

في ضوء النتائج السابقة عن الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا وفرنسا وروسيا الاتحادية تُقدّم الدراسة بعض المقترحات لتحويل مؤسسات التعليم العالي السعودي لبيئة جاذبة تستقطب الطلاب الدوليين الدارسين برسوم، بجانب أهمية بقاء المنح الممولة حكومياً. ولا شك أن المملكة العربية السعودية تتمتع بقدرات وإمكانات فريدة تؤهلها لتصبح مركزاً إقليمياً بل مركزاً عالمياً لاستضافة الطلاب الدوليين في العقد القادم بمشيئة الله تعالى. وذلك لأسباب متعدّدة ومزايا تميّز بها المملكة العربية السعودية عن غيرها من الدول، ومن أهمها ما يأتي:

1. تُعدُّ السعودية المركز الديني للمسلمين: حيث تحتضن الأماكن المقدّسة التي تستقطب عشرات الآلاف من الحجاج والمعتمرين سنوياً، مما يميّزها ويجعلها وجهةً جذابة للطلاب المسلمين الدوليين الراغبين في الدراسة والبقاء بالقرب من هذه الأماكن المقدّسة.
2. تتمتع السعودية بثقل ثقافي عربي، فهي مهد العروبة: مما يمنحها عمقاً ثقافياً مُهماً يجذب الطلاب من الدول العربية والدول الأخرى المهتمّة بالدراسة في بيئة عربية إسلامية.
3. تتميّر المملكة بتنوع جغرافي وثقافي يجذب الطلاب الدوليين: حيث تحتضن تضاريس متنوّعة من صحاري وجبال وسواحل، مما يُوفّر خيارات متعدّدة للطلاب الدوليين للدراسة في البيئة المناسبة لهم.
4. رؤية السعودية 2030: وهي رؤية من أهدافها السعي إلى تنويع مصادر الاقتصاد، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، مما أدى إلى تغييرات جوهرية في السياسات والأنظمة. ومن تلك المبادرات تحويل قطاع التعليم العالي إلى قطاع فعّال لديه القدرة على تحقيق الإيرادات، وعدم الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي، ومنح الجامعات الحكومية الصلاحيات في وضع رسوم على بعض البرامج الدراسية. ويُشكّل الطلاب الدوليون مصدرًا تمويليًا كبيرًا للجامعات في مختلف الدول، حيث يدفعون رسومًا مُضاعفة للدراسة في الجامعات العامة في الولايات المتحدة على سبيل المثال، بل إن الطالب الدولي الملتحق بجامعة حكومية في إحدى جامعات



الولايات المتحدة غالبًا ما يلزم بدفع ثلاثة أضعاف الطالب المحلي من نفس الولاية التي يدرس بها الطالب، لذلك من الهام الاستفادة من جذب الطلاب من ذوي الملاءة المالية الجيدة للمملكة.

5. عدم الاختلاط في التعليم: تتميز مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بالفصل بين الجنسين في غالبية البرامج الدراسية، وهي نقطة قوة قد تكون جاذبة لكثير من الطلاب الدوليين المسلمين الذين لا يرغبون بالاختلاط بالجنس الآخر لأسباب دينية، وهذا لا يتوفر إلا بالسعودية، وهي نقطة جذب متوقعة لكثير من الطلاب الدوليين.

6. تطوّر مجال التعليم العالي في المملكة: تتميز مؤسسات التعليم العالي في المملكة بالجودة في برامجها وإداراتها بشكل كبير، بل هناك جامعات عالمية سعودية دائمًا ما تُزاحم الجامعات العالمية في التصنيف العالمية، وذلك مثلما حققت جامعة الملك سعود المرتبة 90 في تصنيف شنغهاي العالمي للجامعات العالمية في عام 2024م. كما أن جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن تحقّق مراتب متقدّمة في التصنيفات العالمية. في الوقت ذاته هناك جامعات سعودية لديها صدّى كبير في الأوساط الإسلامية مثل الجامعة الإسلامية في المدينة وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهما جامعتان رائدتان في مجال العلوم الإسلامية.

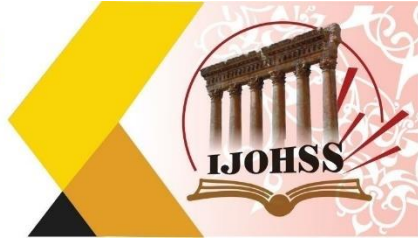
7. انتشار مؤسسات التعليم العالي: اهتمت الحكومة السعودية بتوفير فرص التعليم العالي لجميع فئات المجتمع، فنجد الكليات منتشرة حتى في المناطق الريفية وقليلة السكان، بل إضافة إلى وجود عدد كبير من الجامعات والكليات العامة والخاصة في المدن الكبرى، وهذا يمنح المزيد من الخيارات للطلاب الدوليين في اختيار المكان التعليمي المناسب، فالبعض يُفضّل العيش في المناطق المكتظة بالسكان في المدن الصاخبة، والبعض الآخر يُفضّل الدراسة في مدن صغيرة تتميز بالهدوء وانخفاض أسعار الإيجارات والمعيشة مقارنة بالمدن الكبرى.

ويقدّم الباحثون هذه المقترحات لجذب المزيد من الطلاب الدوليين ممن يدرسون برسوم مؤسسات التعليم العالي، والدخول على خط المنافسة الإقليمية والعالمية في هذا المجال الذي أصبح صناعة حقيقية، ومن ضمن المقترحات ما يأتي:

• ترويج البرامج التعليمية المدفوعة لمؤسسات التعليم العالي للمقيمين من غير المواطنين في السعودية: تتميز المملكة العربية السعودية بتنوعها الثقافي، حيث يعيش بها ملايين من جنسيات كثيرة ومن خلفيات اجتماعية وثقافية مُتباينة، وتستهدف أيضًا المملكة استقطاب العديد من أصحاب العقول ورواد الأعمال من غير المواطنين في المستقبل القريب، بالإضافة إلى تحول المملكة لمركز اقتصادي إقليمي وعالمي، حيث بدأت الشركات الكبرى في جعل المملكة مركزها الإقليمي، وهذه فرصة مُواتية للجامعات السعودية في تسويق برامجها للمقيمين في السعودية، فهؤلاء لديهم أسر وأبناء يُريدونهم بجانبهم، ولا يرغبون في إرسالهم لبلدان بعيدة، لذلك لن يتردّدون في تدريسهم بمقابل مالي مقبول في جامعات المملكة العربية السعودية، وهذا سوف يُحسّن من عدد الطلاب الدوليين في جامعات السعودية ممن يدرسون بمقابل مالي.

• تسويق البرامج التعليمية لمؤسسات التعليم العالي في الخارج: من الممارسات المستفادّة من الدول الكبرى في استضافة الطلاب الدوليين خاصة ممن ليس لديها عراقية وتاريخ طويل في التعليم العالي مثل أستراليا وكندا، هي تسويق برامج الكليات والجامعات في المعارض الخارجية، وتفعيل دور ملحقاتها الثقافية وسفارتها في تسويق التعليم العالي في البلاد، لذلك من الضرورة بمكان افتتاح فروع لمبادرة (ادرس في السعودية) بمختلف العواصم العالمية والعربية، بالإضافة إلى التسويق الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل الأخرى.

• التوسّع في برامج التعليم عن بُعد: كثير من الطلاب الدوليين لديهم الرغبة في إكمال دراستهم الجامعية أو الدراسات العليا، لكن لا يستطيعون مغادرة بلادهم لأسباب قد تكون مُرتبطة بالجوانب العملية أو الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، لذلك يلجأ الكثير منهم إلى الدراسة في برامج تمنح درجات جامعية من خلال التعليم عن بُعد، وكثير من الجامعات في الدول المتقدّمة اتخذت موقفها وتبنّت تقديم برامج تعليمية تُقدّم بشكل كامل أو جزئي عن طريق التعليم عن بُعد؛ مما عزّز من إيراداتها، فكثير من الطلاب يُفضّلون الدراسة في برامج التعليم عن بُعد، وهو خيار قد يُوفّر على مؤسسات التعليم العالي الكثير من النفقات التشغيلية كذلك مثل القاعات الدراسية وفواتير استهلاك الطاقة والمياه، بل إضافة للتقليل من الانبعاثات الكربونية الضارة؛ نظرًا لتقلّ الأساتذة والطلاب بين منازلهم وأماكن التعليم. وقد نجحت دول مثل أمريكا وبريطانيا في استقطاب العديد من



الطلاب للدراسة في برامج أكاديمية تُقدّم عن بُعد، وحققت إيرادات عالية للاقتصاد الوطني، كما حققت أستراليا إيرادات تُقدّر بحوالي 9 مليارات ريال سعودي في عام 2022م فقط من الطلاب الدوليين الذي يدرسون عن بُعد.

- يُعدّ افتتاح فروع للجامعات السعودية العريقة، مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وكذلك الجامعات الإسلامية مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدن قريبة من الحدود السعودية خطوة إستراتيجية تُعزّز من جاذبية هذه المناطق للطلاب من الدول المجاورة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون مدينة الخفجي وجهة مثالية نظراً لقربها من الحدود الكويتية، حيث يمكن استقطاب الطلاب الكويتيين الذين يبحثون عن جودة تعليمية عالية، خاصة وأن كثيراً من الطلبة في الكويت يذهبون إلى مؤسسات تعليمية عالية مُتدنية الجودة، سواء في الدول العربية أو في دول آسيوية. كما أن هذا المقترح يُعزّز من الشراكات التعليمية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. ومن المتوقع أن يُسهم المشروع في تقديم خدمات تعليمية متميزة للطلاب الكويتيين، بالإضافة إلى أنه لن يكون هناك مشقة كبيرة في التنقل؛ نظراً لقربها من الحدود السعودية الكويتية. ومن المتوقع أن يدعم هذا المقترح اقتصاد المدن السعودية القريبة من الحدود مثل الخفجي من خلال زيادة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالطلاب والخدمات المرتبطة بهم، ويخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. إضافة إلى ذلك، يُعزّز المشروع إيرادات الجامعات السعودية، ويخلق فرصاً اقتصادية في المنطقة، مما يُسهم إيجاباً في دعم الاقتصاد المحلي.

- جذب الجامعات العالمية لافتتاح فروع لها في المملكة: إن التوسع في افتتاح فروع للجامعات العالمية في السعودية من المتوقع أن يجذب عدداً كبيراً من الطلاب الدوليين من الدول العربية المجاورة للدراسة فيها، خاصة وأن السلطات في الدول الغربية على سبيل المثال تضع شروطاً صعبة التحقق للحصول على التأشيرة الدراسية لبعض الطلاب من دول عربية أو إسلامية لبعض الأسباب المعروفة، لذلك قد تكون الدراسة في برامج الجامعات العالمية من خلال فروعها في السعودية عاملاً إيجابياً للطلاب الدوليين، وكذلك يكون له انعكاس جيد على الاقتصاد الوطني.

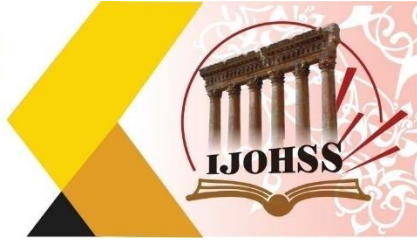
- التوسع في البرامج التعليمية التي تُدرس باللغة الإنجليزية: من الملحوظ أن مؤسسات التعليم العالي التي تتميز بكثرة تواجد الطلاب الدوليين فيها، وتعتمد اللغة الإنجليزية كلغة رسمية فيها حتى في الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية مثل هولندا وماليزيا، لذلك من الهام تكثيف البرامج التي تُدرس بلغة الإنجليزية، بالإضافة إلى أهمية استمرار البرامج التي تدرس نفس البرامج باللغة العربية للمواطنين.

- تصميم برامج تعليمية قصيرة وطويلة المدى متعلّقة بالعلوم الإسلامية بلغات متعدّدة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث يمكن للزوّار والمعتمرين والحجاج دراسة تلك البرامج المدفوعة خلال تواجدهم في المدن المقدّسة، وتكون تلك الدورات القصيرة معتمّدة، وهذا من شأنه أن يجذب العديد من الطلاب الدوليين.

- دراسة جدوى افتتاح مراكز لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في مختلف مناطق المملكة، وخاصة في المناطق المقدّسة، حيث من المتوقع أن تُساهم في جذب الطلاب الدوليين الراغبين في تعلم اللغة العربية، ويمكن للمُنحرجين في تلك المراكز الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المختلفة في السعودية بشكل مباشر.

- إتاحة فرص العمل والتدريب: من الملحوظ في تجارب الدول الكبرى في استقطاب الطلاب الدوليين أنها تمنح فرص العمل الجزئي للطلاب الدوليين خلال فترة الدراسة وفق ضوابط معيّنة، وهذا ما ينعكس على الطالب وعلى البلاد بالنفع، ففي العادة لا يمانع الطلاب من العمل الجزئي مقابل أجور بسيطة؛ كونه يعلم أن العمل أثناء الدراسة هو مؤقت، وهذا مُفيد أيضاً للاقتصاد الوطني، حيث تتواجد العمالة الماهرة مثل الطلاب الجامعيين الذي يقبلون بالعمل مقابل أجور قليلة. كما أنه من الهام إتاحة فرص التدريب بعد التخرُّج لخريجي الجامعات السعودية من الطلاب الدوليين؛ مما يحسّن فرصهم في الحصول على وظائف مرموقة مستقبلاً، وهذا يجذب الطلاب الدوليين بكثرة، حيث إن من أسباب اختيار الدراسة بالخارج لكثير من الطلاب الدوليين هي معرفتهم بقرب أو صديق نجح في تحقيق نجاحات عملية اقتصادية بعد دراسته في إحدى الدول الغربية.

- التنافسية: من المهم جداً أن تكون الرسوم الدراسية للبرامج التي يلتحق بها الطلاب الدوليون في الجامعات السعودية مُنافسة لأسعار البرامج المماثلة في الجامعات الدول الغربية؛ حتى يكون هناك ضماناً لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب الدوليين، ويمكن التوسع في البرامج الدراسية في المدن الصغرى البعيدة عن صحب المدن، فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون مدن مثل المجمعة وشقراء وحفر الباطن وأبها والطائف مراكز كبرى لاستضافة الطلاب الدوليين، فالطلاب الدوليون غالباً ما يُعانون من تحديات مالية، وتكون مُوازناتهم محدودة،



لذلك فإن توفير برامج دراسية في مدن صغيرة تتميز بانخفاض أسعار الإيجارات والمعيشة قد يكون من الأمور الهامة. ومن الضرورة بمكان أن يكون هناك تصميم لبرامج شاملة للطلاب الدوليين تشمل السكن والدراسة والمعيشة مقابل سعر ثابت، وهذه من الممارسات المتبعة في كثير من مؤسسات التعليم العالي.

● تطوير سياسات الطلاب الدوليين: بدأت المملكة بشكل فعلي في تطوير الكثير من اللوائح والأنظمة في المجال السياحي، فقد أصبح الحصول على التأشيرة السياحية أمرًا ميسورًا، وهذا أمر إيجابي للطلاب الدوليين، حيث إن من أهم الإيرادات غير المباشرة للطلاب الدوليين هي الزيارات التي يقوم بها أفراد من عائلات وأصدقاء الطلاب الدوليين. وأيضًا بدأت المملكة في تسهيل الحصول على التأشيرة الدراسية من خلال مبادرة (درس في السعودية)، وهذا أيضًا من الأمور الهامة. وفي الوقت نفسه يجب تقييم السياسات واللوائح المتعلقة بالطلاب الدوليين بين فترة وأخرى، وملاحظة ما إذا كانت هناك عقبات أو صعوبات تتعلق بسياسات قبول أو الحصول على التأشيرة الدراسية أو أي خدمات يحتاجها الطلاب الدوليون.

● تدريب العاملين في مؤسسات التعليم العالي: يحتاج الطلاب الدوليون إلى تعامل خاص مختلف عن الطلاب المحليين؛ نظرًا لحاجتهم إلى خدمات كثيرة وتساؤلات مختلفة تتعلق بالدراسة أو بالحياة في البلد المستضيف، لذلك من الضرورة بمكان تدريب موظفي الجامعات والكليات على التعامل مع تساؤلات الطلاب الدوليين وطرق التواصل معهم وإرشادهم وحل مشاكلهم. كما أن الطلاب في مؤسسات التعليم العالي يحتاجون إلى تدريب على التعامل مع الطلاب من ثقافات مختلفة، وضرورة احترامهم، وتقدير الاختلافات الثقافية، وبناء صداقات وعلاقات طيبة معهم. ومن أهم العقبات التي تواجه الطلاب الدوليين خاصة ممن لا يتحدثون اللغة الرسمية في البلد المستضيفة كلغة أولى هي التحديات المرتبطة بفهم واستيعاب الدروس، وعدم فهم شرح المعلمين، لذلك يجب على إدارة الجامعات وضع برامج تدريبية للأساتذة والمحاضرين لطرق تدريس الطلاب الدوليين من غير الناطقين باللغة العربية، ومعرفة طرق مساعدتهم، وكذلك تزويد الأساتذة بالخدمات التي تُقدِّمها الجامعات، والتي يمكن أن تخفف من التحديات الأكاديمية للطلاب الدوليين مثل مراكز الكتابة وخدمات الترجمة وغيرها من الخدمات.

الدراسات المستقبلية:

- إجراء دراسات عن الأثر الاقتصادي للطلاب الدوليين في الدول العربية بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص
- إجراء دراسات عن متطلبات تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز جذب للطلاب الدوليين

المراجع

1. البشر، سعود غسان أحمد، العبيد، أيمن عبدالله، العنزي، سعود بن لافي، الضيفان، سعود محمد، و الغدير، صابر موسى. (2024). الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة: الواقع والتحديات والأثر الاقتصادي. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، ع103، 223 - 245. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1464238>
2. البشر، سعود غسان أحمد. (2023). تاريخ الجامعات الأوروبية منذ النشأة وحتى نهاية العصور الوسطى. *مجلة العلوم التربوية والإنسانية*، ع27، 138 - 156. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1414857>
3. الطويرقي، أ. ن. (2024). تجربة تدويل التعليم العالي في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، 159-178، (2)، 149.
4. العمراني، عبدالعني. (2013). *مناهج البحث العلمي*. جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجمهورية اليمنية
5. المطيري، فهد. (2024). واقع تدويل التعليم الجامعي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة للمملكة العربية السعودية. *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences*, (112), 90-116.
6. شاهين، نجلاء أحمد محمد، رضوان، حنان أحمد محمد، و علي، نادية حسن السيد. (2020). تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم. *مجلة كلية التربية*، مج31، ع122، 358 - 380. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1131273>

7. Afzali, M., & Vazirov, Z. K. (2023). Economic Contribution of International Students (Case of the Russian Federation). *Vestnik Kemerovskogo gosudarstvennogo universiteta. Seriya: Politicheskije, sotsiologicheskie i ekonomicheskie nauki*, 8(4), 478-487
8. Albeshir, S. (2022). Challenges of saudi international students in higher education institutions in the United States-a literature review. *Journal of Education and Practice*, 13(7), 1-9.
9. Association of International Educators. (2024). OFFICIAL SITE. Retrieved from <https://www.nafsa.org/about/about-nafsa/new-nafsa-data-reveal-international-student-economic-contributions-continue>
10. Australian Bureau of Statistics.(2024).Balance of Payments and International Investment Position, Australia. Retrived from <https://www.abs.gov.au/statistics/economy/international-trade/balance-payments-and-international-investment-position-australia/jun-2024>
11. Bound, J., Braga, B., Khanna, G., & Turner, S. (2020). A passage to America: University funding and international students. *American Economic Journal: Economic Policy*, 12(1), 97-126.
12. Cannings, J., Halterbeck, M., & Conlon, G. (2023). The benefits and costs of international higher education students to the UK economy. *Report for the Higher Education Policy Institute, Universities UK International, and Kaplan International Pathways*.
13. Dunne, C. (2013). Exploring motivations for intercultural contact among host country university students: An Irish case study. *International Journal of Intercultural Relations*, 37.578-567 ,(5)
14. Hou, F., & Lu, Y. (2017). International students, immigration and earnings growth: the effect of a pre-immigration host-country university education. *IZA Journal of Development and Migration*, 7.24-1 ,(1)
15. Hussein, S. H., Kusairi, S., & Ismail, F. (2021). The impact of educational tourism on economic growth: a panel data analysis. *International Journal of Business and Globalisation*, 28(1-2), 172-192
16. Institute of International Education. (2024).Opendoors . Retrived form <https://opendoorsdata.org/>
17. Jack, Patrick.(2023). International students ‘contribute £42 billion to UK economy’. Retrived from <https://www.timeshighereducation.com/news/international-students-contribute-ps42-billion-uk-economy>
18. Khawaji, A. (2023). Challenges Faced by International Students in Pursuing Doctoral Study: A Case Study of Saudi Students in American Higher Education Programs. *Asian Journal of Education and Social Studies*, 48(4), 60-72.
19. Levent, F. (2016). The economic impacts of international student mobility in the globalization process. *Journal of Human Sciences*, 13(3), 3853-3870.
20. Meadows, E. (2011). From aid to industry: A history of international education in Australia.

21. OECD (2022), *International Migration Outlook 2022*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/30fe16d2-en>.
22. Oxford University.(2023). History. Retrieved from <https://www.ox.ac.uk/about/organisation/history>
23. Project Atlas. (2024). Russia.The institute of International Education and country partners
24. Roslyn Kunin and Associates. (2023).Economic Impact of International Education in Canada. Retrived from <https://www.international.gc.ca/education/assets/pdfs/RKA-International-student-impact-2022-En.pdf>
25. Singh, J. K. N., & Jack, G. (2018). The benefits of overseas study for international postgraduate students in Malaysia. *Higher Education*, 75, 607-624.
26. Smith, R. A., & Khawaja, N. G. (2011). A review of the acculturation experiences of international students. *International Journal of intercultural relations*, 35(6), 699-713.
27. Study In Russia.(2024).Official website about higher education in Russia for international students More information on studyinrussia.ru: <https://studyinrussia.ru/en/>
28. The Department of Education. (2022).Regional Economic Benefits of International Students in Australia. Retrived from <https://www.education.gov.au/international-education-data-and-research>
29. The French Agency for the promotion of higher education, international student services, and international mobility. (2024).International students contribute up to 5 billion euros to the French economy. Retrieved from <https://www.campusfrance.org/en/international-students-contribute-up-to-5-billion-euros-to-the-french-economy>
30. UNESCO .(2024).UNESCO Institute for Statistics. Inbound internationally mobile students by continent of origin.